

PROVISIONAL 147

A/46/PV.24
19 October 1991

الجمعية العامة



1991 OCT 25

ARABIC

OCT 25 1991

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
 ش : السيد ويلينسكي (استراليا)
 (نائب الرئيس)

- خطاب جلالة الملك دون خوان كارلوس الاول ، ملك اسبانيا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى كلمة كل من :

السيد كينغ (بربادوس)

السيد جميل (ملديف)

السيد غرانت (غيانا)

السيد توري (غينيا - بيساو)

السيد درام (مالي)

- اعتماد جدول الاعمال وتنظيم العمل : التقرير الثاني للمكتب [٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥خطاب جلالة الملك دون خوان كارلوس الاول ، ملك اسبانيا

الرئيس : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب من ملك اسبانيا ، صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الاول .

اصطحب جلالة الملك دون خوان كارلوس الاول داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بملك اسبانيا ، صاحب الجلالة دون خوان كارلوس الاول ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الملك خوان كارلوس الاول (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد

الرئيس ، أود أن أعبر لكم عن غبطتي الكبيرة إذ أرى ممثل بلد ترتبط به بلادي بروابط الصداقة والتعاون التقليدية مسؤولا عن إدارة أعمال الجمعية العامة . إن صفاتكم الشخصية وخبرتكم المعروفة ستسهم في ضمان النجاح لهذه الدورة .

أود أيضا أن أؤكد على مهارة وكفاءة سلفكم الموقر ، السيد غيدو دي ماركو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والعدالة في مالطة ، وإنصافا ، أود أن أعبر عن الاحترام للعمل الذي يثير الإعجاب والذي يقوم به الأمين العام الموقر ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي قام ويقوم بجهود متنوعة وكثيرة دعما للسلام في ظل ظروف معقدة وصعبة .

وأود أيضا أن أعبر عن ترحيبي الحار بالدول السبع الأعضاء الجدد التي انضمت مؤخرا إلى الأمم المتحدة : استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، التي يسبب استقلالها المستعاد مؤخرا بهجة لنا - وكذلك جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال .

مرة أخرى ارتأت الحكومة الاسبانية أن الملك ، بحكم الوظائف المسندة إليه بموجب الدستور ، ينبغي أن يخاطب هذا التجمع العالمي . وهو يفعل ذلك نيابة عن بلد كان من الدول الأولى في التاريخ التي قررت أن تصبح دولة - أمة ، وبهذا ظل يسهم منذ فجر العصر الحديث في مولد وتطور المجتمع الدولي ، وبالتالي ، بوصفي ملكا دستوريا ،

أمثل أمة قديمة وأيضا شعبا فتياً ، ولهذا السبب ، ولأن بلدنا قد استعاد الحرية والديمقراطية ، يواجه المستقبل بأمل وحماس .

وبأمل أيضا ، إن مؤسسي الأمم المتحدة تصورها مركزا لتنسيق جهود شعوب العالم من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين ، ومؤسسة تستهدف تعزيز التعاون فيما بين الأمم من أجل حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وأيضا منظمة مكرسة لإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان وكرامة الفرد بالقضاء على التمييز الذي يقوم على أساس الجنس أو العرق أو العقيدة أو الآراء

ومنذ مؤتمر سان فرانسيسكو ، تعرّض العالم لتحولات عميقة وتغيرات كبرى . ورغم ذلك ، تطمح شعوبنا - اليوم أكثر من أي وقت مضى - إلى أن تنظم وجودها داخل وخارج حدودها وفقا لنفس مُثل السلام والعدالة والحرية التي تمثل الأساس الثلاثي الذي أنشئت عليه هذه المنظمة منذ حوالي نصف قرن من الزمان . وإن أفضل ضمان لمستقبل مليء بالأمل للانسانية جمعاء يكمن في تحقيق هذه المُثل .

من الضروري التأكيد على المنجزات الكثيرة لهذه المنظمة ، وعلى الطريق الطويل والشاق الذي يؤدي إلى التحقيق العالمي لهذه المُثل الثلاثة ، التي ترد في ديباجة الميثاق .

لقد أسهمت الأمم المتحدة ، على نحو بارز ، في تجنّب المواجهات بين الدول ، أو في منع نشوب الصراعات المسلحة ، أو الحد من آثارها على السكان المدنيين . وكذلك أثبتت الأمم المتحدة مؤخرا أن المجتمع الدولي قادر على التصرف على نحو فعال ومشارك بغية مواجهة العدوان . ولا تزال الأمم المتحدة تقوم بجهد حميد لمنع السلام في مناطق مختلفة من العالم ، سواء بالحفاظ على السلام في حالات احتمال الصراع أو بالنهوض بالسلم حيث يتعين إعادة إقراره .

والامم المتحدة في الدرجة الاولى هي الحافز والقوة الدافعة الشديدة في عملية إنهاء الاستعمار التي أدت خلال عقود قصيرة إلى تحول جذري في هيكل المجتمع الدولي وتكوينه ذاته . وقد أُشري المجتمع الدولي بانضمام العديد من الشعوب والبلدان التي كانت مستعمرة في السابق والممثلة هنا اليوم بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة .

وعلى الرغم من ذلك لم ييخفف الاستعمار من العالم بعد ، ولذلك أعلنت هذه الجمعية العامة فترة السنوات العشر ، من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠ ، عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار . وأثق بأن هذا التطلع النبيل سيتحقق قريبا ، وبذلك يتحقق القضاء المبرم على جميع آثار الحالات التي تنطوي على مفارقات تاريخية والتي لا تتفق مع النظام العالمي الحالي .

وفي هذا الصدد لا يمكنني إلا أن أشير إلى مشكلة استعمارية لم تُحسم بعد وتمس السلامة الاقليمية لاسبانيا . وكما يعلم الاعضاء فإنها فضلا عن ذلك قضية حساسة بشكل خاص بالنسبة لكل الاسبان . إنها قضية جبل طارق ، وأود أن أكرر اليوم ذكر الامل في أن تكون عملية التفاوض الاسبانية البريطانية الجارية حاليا فعالة في إيجاد حل يتفق مع العصر الذي نعيش فيه .

إن نشاط منظومة الامم المتحدة هائل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تَضَمَّن وضع خطط توجيهية ومعايير وتقديم الاموال والبرامج وتصميم هياكل للتعاون استفاد منه مئات الملايين من البشر في كل قارة .

لقد دَشَّنَت الامم المتحدة أيضا عهدا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية عن طريق إدخال مجموعة كاملة من الآليات والادوات التي تستهدف تعزيز احترام حقوق الانسان . وبذلك فقد حددت بفعالية نطاق أحد المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي . فلم يعد ممكنا في عصرنا هذا القول إن العمل الذي يتمثل في الدفاع عن حقوق الانسان والذي يُمارس في إطار الميثاق يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأي دولة . وهذا بالقطع تقدم حاسم على الطريق المفضي إلى حماية كرامة الانسان من سوء المعاملة والفظائع التي قد ترتكب ضدها من خلال التعسف في ممارسة السلطات العامة أو ممارسة أي مركز سلطة في أي مجتمع .

إن النجاح الذي أحرزته الدول الاعضاء في تحقيق هذه الطموحات النبيلة هو بالضبط ما يحملني على التعبير عن الاحترام العميق الذي أكنه لهذه المنظمة وللعمل والجهود التي يبذلها يوميا ممثلو الحكومات من أجل قضية السلم في العالم وحريّة الانسان وتحقيق العدالة بين جميع الشعوب .

إن التماس الحلول السلمية للمنازعات واحترام حقوق الانسان ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب تشكّل الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها السلام . وإذا ما أُزيل واحد منها فإن الصرح بأكمله سيتداعى . ولذلك يتعين علينا جميعا بناء النظام الدولي .

وفي هذا المسمى لا تدخر اسبانيا جهدا في التعاون مع الامم المتحدة . وهكذا فإن اسبانيا ، استجابة لنداءات الأمين العام ، تشارك في أنشطة صيانة السلم الجديرة بالثناء ، أولا في ناميبيا وأنغولا ، ثم في أمريكا الوسطى . ويسعدنا كثيرا أن نرى الاسبان - مدنيين وعسكريين - يسهمون مساهمة نشطة مع زملاء من بلدان أخرى في إعلاء شأن السلم والتعايش في أجزاء مختلفة من العالم .

إن اسبانيا في السنوات الأخيرة زادت بدرجة كبيرة مساهمتها في الصناديق والبرامج الطوعية للمنظمة ، تتراوح من تلك التي تستهدف النهوض بالتنمية إلى تلك المكرسة للفئات الاجتماعية التي هي بأمر الحاجة إلى الاهتمام مثل الاطفال أو اللاجئين أو السكان الذين يتعرضون للكوارث الطبيعية . وهذا الالتزام ينبع من المستوى الرفيع للتنمية الذي حققته اسبانيا في الآونة الأخيرة . ونقوم بذلك انطلاقا من إيماننا الكامل به ، وتحتوي حكومة اسبانيا العمل بحزم نحو هذا الهدف .

إن نهاية الحرب الباردة قد فتحت أمام البشرية آفاقا باعثة على الأمل ، على الرغم من أن العالم غير خال بعد من التوترات والمخاطر .

لقد شهدنا مؤخرا تغيرات عميقة نأمل أن تكون إيذانا للبدء بمناخ جديد ، لا رجعة فيه ، مناخ يسوده الانفراج والتعاون ، إذ أن المواجهة والريبة قد سادت في السابق . إن التحولات الجارية حاليا في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان أوروبا الوسطى

وأوروبا الشرقية وما نشهده من إحياء قوي للمُثل والممارسات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، والقضاء التدريجي على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فضلا عن الاتجاهات الديمقراطية التي بدأت تظهر في القارة الافريقية كلها أدت إلى فيض متجدد من التوقعات المفعمة بالامل على نطاق عالمي . غير أن هذه التوقعات التي تكون متناقضة في بعض الاحيان لم تضع على المحك الهياكل وفرص التحول في بلدان كثيرة فحسب ، بل أيضا قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لتوق مجموعات كبيرة من الناس استعادت ثقتها بأنفسها إلى الديمقراطية والتقدم . ولا يمكننا أن ننسى أنه مثلما تعتبر الحرية شرطا أساسيا للتعايش السلمي فلابد للأخير أيضا أن يركز على العدالة وازدهار الشعوب - كل الشعوب - التي تطالب عن حق بتنمية اقتصادية واجتماعية كافية . لكل هذه الاسباب ، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة مابرحت تؤدي دورا رئيسيا في عالم اتسم بالتغير خلال السنوات القليلة الماضية ، فإن دورها في العالم الجديد الذي يجري إعادة تشكيله الآن سيكون أكبر أيضا . وفي هذا العالم الجديد إن نهاية المواجهة بين الشرق والغرب تبرز بوضوح انقسام آخر لا يقل إشارة ، ألا وهو الانقسام بين الشمال والجنوب . إنه عالم لاتزال مستمرة فيه الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بل إنها آخذة في التزايد .

لقد كان هذا الاختلال مبعث قلق بصفة خاصة خلال العقد الماضي في أمريكا اللاتينية وفي افريقيا ، وهما قارتان انخفض معدل النمو في مواردهما عن معدل النمو السكاني . إن تصحيح هذا الاتجاه يشكل تحديا لابد لنا من مواجهته ليس لأنه من حتميات العدالة فحسب بل أيضا من أجل توفير السلم والامن للجميع . وفي مجتمعنا الدولي ، وهو مجتمع متكافل بدرجة كبيرة ، إن التدهور الاقتصادي في أي جزء من العالم يخلّف أشارا سلبية على الأجزاء الأخرى . ولابد أن تقوم البلدان الصناعية بجهد منسق بالاشتراك مع البلدان النامية لحفز النمو المتناسق الذي يضمن مستوى معيشيا لائقا لقطاعات هائلة من البشرية تعيش اليوم في فقر أو تكافح من أجل التغلب على الركود أو التخلف .

إننا جميعا الآن ندرك إدراكا أكبر بكثير أن التنمية الاقتصادية غير ممكنة ما لم تحترم قواعد الاقتصاد السوقي التي تسمح بالمبادرة الخاصة . إن السوق ، على الرغم من أوجه قصورها ، تشكل دليلا لا بديل عنه للنشاط الاقتصادي ولا غنى عنه لتخصيص الموارد على نحو رشيد . بيد أن المصلحة العامة تقتضي ، في الوقت نفسه ، تكملة ذلك بالجوانب التصحيحية السليمة لتلبية احتياجات أقل القطاعات أو المجموعات حظا .

والمجتمعات لا يمكنها أن تتقدم ما لم تترك الاهتمام الكافي لتنمية مواردها البشرية . ومن المهم الرقي بآمال السكان وأوضاعهم المعيشية ومستوى معرفتهم للقراءة والكتابة ، وتحسين تغذيتهم وخفض معدل وفيات الأطفال . فهذه مؤشرات اجتماعية هامة لأن الإنسان ، وليس الدولة ، هو الذي يملك ، في نهاية المطاف ، الحق في التنمية .

وسيكون من الصعب تحقيق هذه الأهداف ما لم تنظم المجتمعات الوطنية أنفسها على أساس احترام مبادئ معينة ، لابد أن يذكر من بينها حكم القانون ، واستقلال القضاء ، وحماية حقوق الإنسان . وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها ما لم يؤت المجتمع نفسه أنظمة سياسية تسمح بمشاركة الشعب والانتخاب الحر لقادته . ومن بين المنجزات العظيمة للحضارة أنها صممت بدقة هياكل سياسية قادرة على التوفيق بين المساواة الأساسية لجميع أفراد الشعب والتنوع في الفكر والمصالح التي تمدّه بقوته الدافعة .

ومن هذا المنظور ، يثلج صدرنا أن نلاحظ بزوغ توافق في الآراء داخل الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل . ونحن ، في الوقت ذاته ، على اقتناع بأن تخفيف حدة التوتر الدولي ونهاية الحرب الباردة سيتيحان فرما كثيرة لإبطاء سباق التسلح وإحراز المزيد من التقدم في اتفاقات نزع السلاح ، كما تبينه المبادرات والمقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة مؤخرا والتي حظيت بترحيب حار . وهذه فرص يجب انتهازها ليكون في مقدورنا تكريس جانب كبير من الموارد المتوفرة لتعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في العالم بأسره .

وسأضيف اعتبارا آخر قد يكون أهم اعتبار . لا يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية مستمرة ما لم نحترم البيئة التي توفر لنا الموارد الطبيعية ، والتي هي الإطار الذي يدعم الحياة الإنسانية على الكوكب الذي نشاطره ، بوصفه بيتنا المشترك .

ويجب أن نضافر جهودنا اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل إزالة مصادر التلوث من الجو والهواء الذي نتنشقه ، ومن أجل مواجهة الأخطار التي تهدد محيطاتنا وبحارنا وأنهارنا ، ومن أجل ضمان بقاء الغابات والتنوع البيولوجي لأنواع النباتات والحيوانات . هذا هو أكبر تحد يواجهه الآن المجتمع الدولي . وإن حسم هذه المشكلات

يجب أن يكون هدفا ذا أولوية لجميع الحكومات ، التي يجب أن تركز أنظارها على الأجيال المقبلة . فمن حق الأجيال المقبلة أن تترك كوكبا حيا ، ومن واجبنا أن نورثها مثل هذا الكوكب . والأمم المتحدة قامت أيضا بعمل رائد في هذا المجال للمرة الأولى قبل عقدين بإدخال المسائل البيئية في قائمة الأمور ذات الاهتمام العالمي .

ولانتزال الأمم المتحدة تحمل الشعلة التي أشعلت في استكهولم . ومرة أخرى اتخذت الأمم المتحدة القرار البالغ الأهمية بالدعوة إلى عقد مؤتمر معني بالبيئة والتنمية في السنة المقبلة . وجاءت هذه المبادرة في حينها مثلما كان من الواجب اتخاذ القرار بوضع حماية البيئة في إطار التكافل من أجل النمو والتنمية المستمرين في جميع البلدان . وهذا يتطلب من الأمم ذات الاقتصادات الثرية أن تكرر موارد مالية إضافية للبلدان النامية وأن تكون على استعداد لأن تنقل إليها التكنولوجيات اللازمة لحماية البيئة .

إن ما تتخذه الحكومات من اجراءات على المستويين الوطني والدولي يعد لازما ولكن ليس كافيا . فهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة من جانب الشركات ، ووسائط الاعلام ، والمجتمع العلمي ، والمنظمات غير الحكومية ، من أجل مواجهة هذا التحدي العالمي .

لقد أنجز الكثير ، ولكن لا يزال علينا أن ننجز أشياء كثيرة أخرى . وإنني على يقين من أن الأعضاء سيكونون على وعي تام ، عند الإعداد للمؤتمر ، بحقيقة أن صون البيئة وتحسينها هما سبيل بقاء الانسان . وفي هذه المرحلة ، اسمحوا لي أن اشير - كما أشار الأمين العام في السنة الماضية - إلى أنه مثلما أن ميثاق الأمم المتحدة الصك الاساسي الذي يحكم العلاقات فيما بين الدول ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ينظم العلاقات بين الدولة والفرد ، فقد حان الوقت لوضع صك ينظم العلاقات بين الجنس البشري والطبيعة .

إننا نقف على عتبة سنة ذات أهمية وصلبة خاصة بالنسبة لبلادي ، وأيضا بالنسبة لأوروبا والأمريكا وللعالم أجمع . إن اندماج اسبانيا الكامل في المجموعة الأوروبية

سيتم في عام ١٩٩٢ ، وفي نفس الوقت ستكمل المجموعة سوقها الموحدة وتتخذ خطوات جديدة وحاسمة في اتجاه الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي . ونأمل أملا وطيّدا ، ونلتزم التزاما راسخا بأن تكون هذه العملية موجهة نحو تعزيز الاستقرار والتقدم في القارة الأوروبية في مجموعها ، وأن تقترب أيضا بفتح أبواب أوروبا المستمر أمام بقية العالم ، بما يتناسب مع جوهرها التاريخي ومصالحها الحقيقية بالفعل .

وفي عام ١٩٩٢ - بعد خمسة قرون من اللقاء الاول بين العالمين القديم والجديد - سنحمل نحن الاسبانيين المسؤولية الهامة عن استضافة أحداث على قدر من الأهمية مثل معرض سيفيل العالمي ، والألعاب الأولمبية في برشلونه ، والمؤتمر الثاني الأيبري الأمريكي ، الذي سيكون استمرارا للمؤتمر الذي عقد هذا العام في المكسيك . ونظرا إلى كل ذلك ، نأمل أن تكون اسبانيا في عام ١٩٩٢ ملتقى للرجال والنساء من جميع أرجاء العالم ، ومفترق طرق للإسهامات العلمية والثقافية والنجاحات الرياضية ، ومكانا للتفكير في مستقبلنا المشترك ووضع خطط له . وحاشى أن تكون الروح العالمية مجرد عملية تعظيم تبسيطية ، نحن نود أن تسود هذه الروح المغروسة في الأمم المتحدة أيضا على الأنشطة التي ستجري في بلدنا في عام ١٩٩٢ والتي ندعو إليها جميع الأعضاء وبلدانهم .

لقد أردت أن أشاطركم بعض أفكارى حول القضايا الرئيسية التي تواجه حاليا المجتمع الدولي كله . إن بقاء الجنس البشري ذاته وشكل مستقبله يتوقفان على الطريقة التي سيعالجان بها .

وإن المجتمع الدولي مجهز بأفضل أداة لمواجهة هذا التحدي الهام : ألا وهي الأمم المتحدة . ولهذا السبب أود اليوم أن أؤكد من جديد شقتي بهذه المنظمة وبقدرة على الارتقاء عاليا بالسلم والعدالة والحرية لجميع الشعوب .

وأخيرا أود أن أعرب من جديد عن الأمل الوطيد لاسبانيا ، حكومة وشعبا ، في المشاركة والإسهام بنشاط أكبر في مساعي الأمم المتحدة على أساس تجربة ماضينا ، وطاقتنا الحاضرة ، وأملنا في المستقبل . ولكم أن تطمئنوا إلى أن الأمم المتحدة بإمكانها في هذا العمل العظيم الاعتماد على تضامن اسبانيا وملكها وعلى دعمهما .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى جلالة ملك اسبانيا

للخطاب الذي تفضل بإلقائه ولل كلمات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها إليّ وإلى بلادي .

أُصطحب جلالة الملك خوان كارلوس الاول ملك اسبانيا إلى خارج قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كينغ (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

يسرني أن أضم صوتي إلى أصوات الذين سبق أن تقدموا إليكم بالتهانئ على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن ما لديكم من خبرة ثرة في شؤون الأمم المتحدة ومهارات دبلوماسية فائقة يجعلنا نشق كل الشقة بأنكم ستنهضون بمسؤولياتكم بامتياز .

وإلا حظ بسرور التمثيل المعزز لمنطقة المحيط الهادئ دون الاقليمية في الأمم المتحدة . فدول المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي وإن فرّقتها الجغرافيا شريكة بصورة وثيقة ومستمرة في هذا المحفل وغيره ، في التماس حلول للتحديات الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية . وما نتشاطره من تجارب وآراء وتطلعات يساهم ببعدها خاص في الحوار الدائر في مجتمع الدول المتنوع هذا . ولذا يسعد بربادوس أن تتقدم بترحيب أخوي بالدولتين العضوين الجديدين وهما جزر مارشال وميكرونيزيا .

ومما يتسم بأهمية خاصة أيضا بالنسبة لوفدي أننا نرحب اليوم في أسرة الأمم المتحدة ، تأكيدا لمبدأ عالمية العضوية ، بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والجمهورية الكورية . ونتطلع إلى إسهامهما الفعال في أعمال المنظمة ، ونأمل أن تجدا داخل إطار الأمم المتحدة الداعم وسائل لبناء جسور صوب مستقبل مشترك .

كما يسرنا أن نرحب بجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ونحيي استعدادتها لسيادتها .

وهل لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأردد الاشادات بسلفكم الموقر ، سعادة السيد غيدو دي ماركو . ونشني عليه لاستخدامه المبتكر لمنصب الرئاسة كحافز للنهوض بالحوار بشأن وسائل إعادة تنشيط وتعزيز فعالية الجمعية العامة . ونحن على ثقة ، سيدي ، من أن هذا الحوار تحت قيادتكم القديرة لابد أن يتقدم بصورة بنّاءة طوال الأشهر المقبلة .

وتهنئ بربادوس أيضا سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي ينتمي إلى نفس منطقتنا ، لقيادته المثانية لمنظمتنا أثناء هذه الفترة المعقدة من التاريخ التي لم يسبق لها مثيل . إن نوع الدبلوماسية البعيدة عن التكلفة الذي مارسه الأمين العام وفريقه الرفيع المستوى قد أسهم إسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرز مؤخرا في العديد من المشاكل التي كانت مستعصية حتى الآن والتي جابهت الأمم المتحدة .

والآن ، عند هذا المنعطف الخطير في العلاقات الدولية ، يتسم اختيار الأمين العام للأمم المتحدة بالطبع بأهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا . فلا بد أن يكون الفرد الذي سنختاره قائدا قادرا على صون استقلال ونزاهة المنصب ، ووسيطا قادرا على صون التوازن السليم بين المصالح المتنافسة الممثلة داخل هذه المنظمة ، وداعية ملتزمًا يلهم الثقة العالمية بقدرة الأمم المتحدة على أن تؤدي الوظائف الحيوية المتصوص عليها في ميثاقها بصورة متجردة وحاسمة . وفي ممارسة هذا الاختيار يري وفدي أنه لابد من إيلاء المراعاة الواجبة لمبدأ التناوب .

إن التطورات الكبيرة التي جرت في العامين الماضيين قد أحدثت تغييرا عميقا لا يمكن عكس اتجاهه في تصريف العلاقات بين الدول . فموت الحرب الباردة - وما اقترن به من الزوال السريع للفصل الايديولوجي - قد أذن بتجمع مذهل من الشركاء الجدد وبإمكانيات ملموسة لنزع السلاح وشوقعات الفوائد التدريجية المستخلصة مما يسمى بريع السلم والاعلانات المتسمة بالثقة من أن النظام العالمي الجديد أصبح وشيكا . بيد أن الحماس كان قصير الأجل . فالحرب والدمار في الخليج الفارسي والانهييار الداخلي المثير الذي وقع مؤخرا للإمبراطورية في الشرق تذكّرة هامة بالتكليف الصعب الذي ينتظرنا في عالم خال من حالة الأمر الواقع المألوفة .

إن التطورات الأخيرة الحاصّة في الاتحاد السوفياتي وردّ فعل المجتمع الدولي على تلك التطورات تبين مدى تراجع العداوات والشكوك القديمة ومدى ترسخ مفهوم التكافل العالمي . وقد أدانت حكومة بربادوس رسمياً ، في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ المحاولة اللادستورية واللاديمقراطية الرامية إلى تنحية الرئيس الشرعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن منصبه بالقوة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ويلينسكي (استراليا) .

ولقد حنت المجموعة التاريخية حذوها . وشعب بربادوس تأثر بالشجاعة والكرامة اللتين واجه بهما الشعب السوفيياتي بنجاح هذا التهديد الخطير ، وهو على استعداد مع المجتمع الدولي لدعم الشعب السوفيياتي في أي شكل من أشكال الاتحاد السلمي الذي قد يختاره لنفسه .

بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء انهيار النظام المدني واندلاع الصراع المسلح في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية . ونحث جميع أطراف الصراع على تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية ، وعلى دعم جهود المجموعة الأوروبية لصنع السلم . إن حرب الخليج كانت مأساة ، ليس بالنسبة إلى الشعب البريء في العراق والكويت فحسب ، بل على المجتمع الدولي برمته . وقد شكَّلت تذكيرة تقشعر لها الأبدان بالمدى الذي يمكن عنده للطموح الجامح لغرد واحد أن يدمر أحيانا وبين ليلة وضحاها السلم العالمي الهش والقلق ، هذا السلم الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه . وكان من الأهمية الحيوية أن تعمل الأمم المتحدة في هذه الأزمات البعيدة الأثر لتبين في صورة لا لبس فيها أن لا مجال لوجود العدوان السافر في العالم المعاصر وأن كل دولة ، مهما كانت صغيرة أو غير ذات أهمية عسكرية ، لها الحق السيادي في أن تعيش في كنف السلم والأمن .

بيد أن نتائج المواجهة في الخليج ليست في رأي وفدي مبعثا للابتهاج بالانتصار ، بل هي مناسبة للتأمل الرزين في النتائج الانسانية الهائلة للحرب ، والسبل التي يمكننا بها أن نعمل معا للقضاء على الظروف التي تؤدي إلى تكرارها . إن أربعين عاما من استقطاب الحرب الباردة داخل الأمم المتحدة قد حالت بصورة فعالة دون أن نضع موضع التنفيذ ، بموجب المادة ٤٣ من الميثاق ، الأحكام الطارئة اللازمة لعمل الأمم المتحدة الجماعي في مجال التنفيذ بتوجيه من مجلس الأمن .

وأزمة الخليج تشكل المحك الأول بعد الحرب الباردة لتطبيق مبدأ الأمن الجماعي . فحالة الكويت فريدة من نوعها ، وائتلاف المصالح الذي استجاب لها لا يحتمل أن يتكرر في مواجهة انتهاكات أخرى للسلم . إن روح التعاون الجديدة بين الدول الخمس

الدائمة العضوية تحمل في ثناياها امكانية إعادة تنشيط مجلس الأمن القادر أخيراً على النهوض بمسؤولياته البعيدة الاثر بمقتضى الميثاق . ولذا تقتضي الضرورة أن يوضع تحت تصرف المجلس أدوات الأعمال الدائمة اللازمة لردع العدوان وردّه في نهاية المطاف . إن الآليات المخصصة عزاء غير أكيد للدول الصغيرة والفقيرة في الموارد مثل بلدي الذي يتطلع إلى الأمم المتحدة بوصفها الضامن الوحيد غير المنحاز لامنّها . ويجب أيضاً توفير زخم أكبر لتعزيز قدرات مجلس الأمن والأمين العام في مجال اتقاء الصراعات وحلّها .

ويجب أيضاً الاهتمام بإقامة توازن في سلطات مجلس الأمن ومسؤولياته عن طريق إجراء مشاورات حقيقية ومشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع . وفي واقع الأمر ، أكد الأمين العام في "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" لعام ١٩٩٠ على أن :

"الاتفاق بين الدول الكبرى ينبغي أن يمحبه دعم أغلبية الدول الأعضاء إذا أريد أن يكون له الاثر المطلوب على الوضع العالمي . إن التأييد الطوعي لقرارات مجلس الأمن من قبل المجتمع الدولي هو أفضل ما يدحض أي انطباع قد يبعث على القلق بأن الشؤون العالمية تسيّرّها هيئة إدارة" . (A/45/1 ، ص ١٧)

إن نهاية توترات الحرب الباردة تتيح لدبلوماسية الأمم المتحدة فرصة تاريخية للتركيز على إحلال السلم الدائم في المناطق التي لاتزال فيها صراعات اقليمية . ومما يشجع بربادوس الخطوات المؤقتة التي اتخذت في الشرق الأوسط في هذا الصدد ونؤيد تأييداً كاملاً عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بهدف التوصل إلى تحقيق تسوية عادلة تحترم كلا من حق الشعب الفلسطيني في وطن ، وبحق اسرائيل في العيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها .

وتلحظ بربادوس أيضاً التقدم الهام المحرز في العملية الشاقة الآيلة إلى إحلال سلم دائم في كمبوديا ، والدور المحوري المطلوب في الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق السلم النهائي . والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تسهيل العملية الآيلة إلى تحقيق تسوية سلمية في الصحراء الغربية تستحق تنويعها ودعمها مماثلين من جانب الدول الأعضاء .

وفي منطقتنا ، ترحب بربادوس بتطبيع العلاقات بين بليز وغواتيمالا والخطوات التاريخية باتجاه حل تفاوضي لأي خلافات معلقة . وسيسهم تخفيف حدة التوترات بين هذين الجارين إسهاما كبيرا في تمتين العلاقات بين أمريكا الوسطى ومجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي . وقد سبق أن اتخذت خطوات ملموسة في هذا الاتجاه ، وأتطلع إلى الشروع ، في الشهر المقبل في هندوراس ، بما آمل في أن يكون عملية حوار وتعاون منتظمين على الصعيد الوزاري بين أمريكا الوسطى ومجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي .

ويشجعنا على نحو مماثل التقدم الذي أحرز في المفاوضات بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وتوقيع اتفاق نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، مما يلوح بالامكانيات الحقيقية الأولى لتحقيق سلم نهائي ودائم في ذلك البلد المضطرب .

ويحدونا خالص الأمل في أن روح الوفاق والحوار وحسن الجوار ستستخدم لتخفيف حدة التوترات المتبقية بين البلدان في نصف الكرة الذي ننتهي إليه .

وفي ظل هذا الجو العام من التقدم والتفاؤل ، تبرز أحداث الأسبوع الماضي في هايتي على المسرح الاقليمي كوصمة في غير أوانها . ولقد شاركت الدول الاعضاء في مجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي مشاركة وثيقة في الجهود الاقليمية والدولية لمساعدة العملية الانتخابية وتحقيق الديمقراطية في هايتي ، وهي غاضبة إزاء المحاولات الغظة الفاشمة لإحباط ارادة شعب هايتي . ولن تتعامل بربادوس مع الغاصبين في بورت - أو - برينس وتؤيد كل التأييد الاجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية بهدف عكس الانقلاب وإعادة الحكومة الشرعية للأب جان برتراند أريستيد إلى السلطة . وتتقضي الضرورة الملحة من الأمم المتحدة أن تعمل بصورة متضافرة لضمان نجاح الجهد الاقليمي .

إن نزعا حقيقيا وشاملا للسلاح عنصر لا غنى عنه لتوطيد السلم . وباربادوس ترحب بالمبادرات الهامة التي أعلنتها مؤخرا حكومتا الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، ونأمل في أن توفر هذه المبادرات زخماً لتقدم حقيقي في هذا المجال الحيوي . كما نؤيد تأييداً تاماً الاهتمام المجدد للمجتمع الدولي بإقامة نظام لحظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وبلدي بربادوس على استعداد للتعهد بنبذ استعمالها إلى الأبد .

ويجب على المجتمع الدولي أن يتيح للأمم المتحدة اضطلاعها بدور أشد نشاطاً في ضمان ألا يقابل مكاسب نزع السلاح في بعض أنحاء العالم سباقات تسلح متصاعدة في أنحاء أخرى فيه . وباربادوس على اقتناع بالحاجة الضرورية إلى الوضوح في عمليات بيع ونقل الأسلحة ، وهي تؤيد إنشاء وصيانة سجل صحيح برعاية الأمم المتحدة . وينبغي للترتيبات الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية أن تحظر بتشجيع نشط في إطار الميثاق .

ومنذ عام ١٩٨٢ ، شاركت بلدان في منطقة البحر الكاريبي الشرقية في نظام أمني إقليمي خاص بها . وبوصفنا دولا صغرى معرضة للخطر ، فإننا مقتنعون بأن زيادة الطابع العسكري لمواجهة المعتدي الخارجي المحتمل ليس لها تأثير يذكر في تعزيز الأمن القومي ، لكنها تحمل في ثناياها امكانية زعزعة استقرارها الداخلي . ولذلك ، فقد اخترنا ترتيباً يجمع بين الحد الأدنى من القوة الداخلية والقدرة على الرد السريع المشترك لمعالجة أي خطر يهدد اقليماً من الاقاليم المشاركة . وتوجه موارد هذا النظام عند الحاجة إلى مجالات أخرى من التعاون الوظيفي ، بما في ذلك منع المخدرات وتقديم الفوئ في حالات الكوارث .

وهناك اهتمام بتوسيع نطاق النظام ليشمل أقاليم أخرى في مجموعة منطقة البحر الكاريبي ، وتبحث اللجنة التي أشرف برشاستها ، هذه المسألة بحثاً نشيطاً . إن مبادرة منطقة البحر الكاريبي هذه تتفق مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق ، ونشاق بأنها الآن ستحظى بالتأييد الكامل لمجلس الأمن الذي تجدد نشاطه .

تعتبر مسألة الفصل العنصري أحد الشواغل المستمرة لوفدي . ولئن كنا نشعر بالتشجيع بسبب أوجه التقدم التي نلاحظها في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام بشأن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي فإننا نشعر بقلق شديد إزاء العنف الذي عطل الحوار السياسي الذي لا غنى عنه لتحقيق ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . ولذلك فإننا نأمل بإخلاص أن يوفر اتفاق جوهانسبرغ للسلم الذي وقع بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، جوا من الثقة والأمن يمكن في ظله أن ينعقد المؤتمر المتعدد الاطراف المقترح .

وفي هذا السياق ، تؤيد بربادوس وجهة النظر التي أعرب عنها في اعلان أبوجا بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩١ بأن التفاوض الذي يؤدي إلى وضع واعتماد دستور ديمقراطي غير عنصري أصبح الآن أكثر المسائل عجلة وإلحاحا .

ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في ممارسة الضغط على نظام بريتوريا عن طريق الابقاء على الجزاءات المالية والاقتصادية حتى تتوفر أدلة على حدوث تغييرات عميقة لا رجوع فيها ، تؤدي إلى قيام ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا . ولم تتخذ لتحقيق هذا الهدف حتى الآن سوى خطوات جزئية . فلنعتقد العزم على مواصلة السير في هذا الطريق إلى أن يزول الفصل العنصري الذي يعتبر جريمة ضد الانسانية .

لقد نادت أصوات عديدة بقيام نظام عالمي جديد ، بيد أن أصواتاً قليلة عرّفت هذا النظام . وبالنسبة لوفد بربادوس ان ذلك التعريف يجب أن يتجاوز المفاهيم العسكرية أو السياسية المحضة . وفي السنوات القليلة الماضية شهدنا تقدماً مثيراً صوب تحقيق الحرية الانسانية على الصعيد العالمي . ولكن الحرية لا يمكن أن تترجم إلى

سلام دائم في عالم لاتزال مئات الملايين من البشر تعيش فيه في ظل الفقر المدقع والحرمان ، وينعم فيه ٢٣ في المائة من سكان العالم بـ ٨٥ في المائة من ثروة العالم . إن النظام العالمي الجديد يجب أن يقوم على أساس العدالة الاجتماعية وأن يتيح لجميع الناس فرصة الاستفادة من تنمية موارد هذا الكوكب . ومن سوء الطالع إنه لا يوجد دليل يستحق الذكر على وجود أية امكانية حقيقية لاتخاذ اجراء مستنير في هذا الصدد ، بل على النقيض من ذلك تزداد الهوة بين الشمال والجنوب اتساعا .

وحتى تشق البلدان النامية طريقها في عالم التسعينات الجديد الشجاع ، وفيما وراءه ، يجب أن تتخذ خطوات عاجلة لتحرير التجارة بصورة حقيقية ، والتخفيف من عبء الدين وعكس اتجاه التدفق الصافي للموارد من الجنوب إلى الشمال . ومن الضروري أن تختتم جولة أوروغواي بصورة سريعة وناجحة . ويجب أيضا بحث اتخاذ تدابير اضافية للتخفيف من عبء الديون ، بما في ذلك مسألة الديون الخاصة بالمؤسسات المالية المتعددة الاطراف .

لقد برز بصورة حادة مفهوم التنمية الاقتصادية السليمة بيئيا القابلة للبقاء ، في الوقت الذي تعد فيه الامم المتحدة للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ . إن جميع الامم تشترك إلى حد ما في التدهور البيئي الذي أحاق بكوكبنا وعليها أن تعمل معا لإيجاد حلول لهذا الموضوع الخطير .

والواقع أن قبول البلدان المتقدمة النمو تحمّل المسؤولية الرئيسية عن التلوث البيئي العالمي يعتبر خطوة في الاتجاه السليم . بيد أنه من المؤسف أن هذا القبول لا يؤدي دائما إلى العمل . فلاتزال بعض الدول تتناول المسائل ذات الأهمية المركزية لنجاح مؤتمر ١٩٩٢ باعتبار هذا التناول إحسانا وليس باعتباره مسؤولية جماعية . إن إقامة العدالة البسيطة تتطلب درجة من الالتزام السياسي أعلى مما ظهر حتى الآن في الاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ . إننا ندعو تلك البلدان إلى أن تعمل بصورة مسؤولة في الجهود التي تبذل للشروع في حقبة جديدة من التنمية القابلة للاستمرار بيئيا .

وبالنسبة لبلادي إن السعي إلى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار عرقلته إشارات متناقضة من الشمال . وما فتئت بربادوس تتبع دون إكراه جميع الوصفات المقبولة للتنمية . وقد تطور مجتمعنا إزاء خلفية من الديمقراطية التمثيلية الحقبة ، واحترام حقوق الإنسان ، وحكم القانون ، والحد الأدنى من الانفاق العسكري ، والمساءلة العامة والادارة المتأنية للموارد الشحيحة ، وذلك سعيا لتحقيق سياسات ذات توجه شعبي . إن الاعتراف بشبكة بربادوس الشاملة للخدمات الاجتماعية وارتفاع نوعية الحياة فيها يظهر على نحو واضح في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩١ عن التنمية الانسانية .

ولكن المفارقة لاتزال مباقية ، وتتمثل في أن الجو الاقتصادي الدولي لا يقدم مكافأة على حسن الاداء . ففي نفس اللحظة التي يشاد فيها بربادوس باعتبارها نموذجا للتخطيط الإنمائي ، بلغت مرحلة تقصر فيها حصيلتها من المصادرات في سوق تتمتع بحماية شديدة عن إدامة انجازاتها . فلا توجد شبكة داعمة تشجع البلدان النامية متوسطة الدخل على تحقيق درجات أعلى من التنمية . ويبدو أن الأمثلة من حولنا توصي بأن عملية التنمية ستمسح من الآن فصاعدا ضربة حظ مستمرة .

أشرت من قبل إلى الحوار الذي يدور الآن بشأن اصلاح الجمعية العامة ، ويعتقد وفدي أن من المهم اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين كفاءة وأهمية الجمعية العامة في إطار أهداف المنظمة ومقاصدها . بيد أنه مع تلهفنا إلى إعادة تنشيط الأمم المتحدة ، يجب أن نتوخى الحذر حتى لا نندفع في العمل دون أن نحلل تحليلا كاملا ومتأنيا جميع الآثار المترتبة . لأننا قد نجد أن المشكلة لا تكمن في النظام القائم نفسه ولكن في الشلل الذي وقع ذلك النظام ضحية له .

السيد جميل (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفد ملديف ، اسمحوا لي في البداية أن أنقل إلى السفير الشهابي تهانئنا الحارة ، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن انتخابه لا يعتبر تقديرا لإسهامه المتعاني في أعمال هذه المنظمة فقط ولكنه أيضا تقدير للبلد

الذي يمثله ، المملكة العربية السعودية ، الذي تقيم معه ملديف منذ زمن بعيد روابط الصداقة وعلاقات الاخوة الاسلامية . إنني أثق تماما بأنه تحت قيادته الحكيمة ورئاسته ستتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من أن تتناول بفعالية القضايا الهامة المدرجة على جدول أعمالها .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا العميقين لسعادة السيد غيدو دي ماركو رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بمسؤولياته الجسيمة .

تشعر ملديف بغبطة لانضمام سبعة أعضاء جدد في هذه الدورة إلى أسرتنا من الدول المستقلة وذات السيادة ، مُقَرَّبَةً إيانا خطوة أخرى من تحقيق عالمية المنظمة . ويسعدنا حقاً أن نرى بيننا ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال اللتين تتشاطران معنا العديد من السمات الجغرافية ومن التطلعات السياسية والاقتصادية المشابهة . ونرحب بحرارة بجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وهما دولتان ترتبط بهما ملديف بعلاقة الود والصداقة طويلة الأمد . ويحدونا الأمل أن تساعد عضويتها في الأمم المتحدة على توفير الفرص للشعب الكوري لتسوية خلافاته والعيش في وئام . علاوة على ذلك ، يسعدنا ويشرفنا أن نرى عودة بلدان البلطيق الثلاثة ، جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا ، إلى المجتمع الدولي .

إذ نؤكد على القيام بمهمة هامة وصعبة تتمثل في انتخاب أمين عام يخلف السيد خافيير بيريز دي كوييار دعوني أشيد به إشادة خاصة وأن أحبيه باعجاب وامتنان . ونحن في ملديف سنتذكره بوصفه رجلاً يتسم بالحكمة والصبر والمهارات الدبلوماسية الممتازة ، وبوصفه رجل دولة خدم المجتمع الدولي بإيمان وعزة في أوقات عصيبة . وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له الخير في السنوات القادمة .

شهدنا تغيرات كبيرة على المسرح السياسي الدولي في السنوات الأخيرة . وقد حدثت هذه التغيرات بتعاقب سريع تعين على العالم معها أن يفيذ الخطر ليكيف نفسه مع الحقائق المتغيرة . ولا تزال الأحداث تتوالى واحدا تلو الآخر ، موفرة لنا فرصاً لا سابقة لها للسلام وبناء نظام عالمي جديد يقوم على العدالة والمساواة . وهذا يجعل الدورة الحالية للجمعية العامة دورة هامة جداً . والأمم المتحدة ، بوصفها أكثر المنظمات الدولية عالمية ، بحاجة إلى أن تكييف نفسها على نحو يتماشى مع هذه التغيرات . والأهم من ذلك ، عليها أن تقوم بدور الحافز بوصفها الوصية على السلم والعدالة في العالم ، والوسيلة لتحقيقهما والمسؤولة عن إقامتهما . دعونا في هذا الوقت ، معتمدين على مبادئ ميثاقنا السامية ، نظهر سوياً نوعاً من الإبداعية ونعيد تعريف أهدافنا ، وذلك كما فعل الآباء مؤسسو المنظمة قبل ٤٥ سنة .

من بين الأحداث الهامة الأخرى التي وقعت في الشهور الأخيرة ، شهدنا النهاية السعيدة لمغامرات الحرب الباردة ، ولربما شهدنا معها نهاية التنافس بين الشرق والغرب على السيادة ، التنافس الذي ، للأسف ، لازم البشرية طيلة ما يزيد على أربعين عاما . وفي حين أننا نصفق للاعبين لبعد نظرهما وقراراتهما الشجاعة ، فإننا نبقي مترقبين لنرى ما الذي سيعود به علينا النظام العالمي الجديد في المستقبل . لا شك أن التوقعات كبيرة ، وأن المطالب تتزايد باستمرار منادية بتفكيك السياسات والتحالفات التي فرضت على العالم سياسة الأمر الواقع التي لا مبرر لها ، وأعاقبت عملية السلم والعدالة . وتساورنا مخاوف بشكل خاص حول ما إذا كان هذا النظام الجديد سيكون عادلا للبلدان النامية - لا سيما أقلها نموا .

يرى وفدي أنه ينبغي للنظام العالمي الجديد - إن كان سينشأ نظام من هذا القبيل - أن يكون منصفاً وعادلاً وأن يقوم على أساس المبادئ التي ناضلنا في الماضي من أجل وضعها موضع التنفيذ . ينبغي له أن يكون نظام سلم وتعايش سلمي وتسامح وتنازلات معقولة . وسيكون من المؤسف إن سحنا لهوس الهيمنة السياسية والحمائية المفرطة والقومية المتعصبة و/أو العنصرية بأن تنمو ثانية تحت أقدامنا ونحن مسترخون نتمتع بالنسيم الذي يهب حالياً ؛ فهذا ، في الواقع ، قد يعود بعواقب وخيمة . ينبغي للنظام الجديد أن يماغ على نحو ديمقراطي وأن ينفذ على نحو جماعي ؛ ينبغي له أن يكون نظاماً يتجاوب مع شواغل الشعوب في الشمال والجنوب ، في الشرق والغرب ، دون تمييز أو منح امتيازات . وفي سعينا لإقامة النظام العالمي الجديد ، لا ينبغي لنا أبداً أن نعيد عن المبادئ السامية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . ينبغي أن تكون مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى من جانب أي بلد الدعائم الأساسية للنظام الجديد .

إن مسؤوليات المجتمع الدولي في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ مسؤوليات متعددة الجوانب . فهي تشمل على المدى الفوري الإصرار بعملية نزع السلاح والتسوية السلمية للصراعات القائمة وتعزيز مفهوم الشرعية وسلطة القانون في العلاقات بين الدول .

وفي هذا السياق ، نشعر بامتنان بالغ للخطوات الإيجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح . ونحن نرحب بصورة خاصة بالمبادرة التي اتخذها الرئيس بوش مؤخراً من خلال إعلان قرار حكومة الولايات المتحدة التخلي عن أسلحتها النووية القصيرة المدى . كما أننا نشعر بالتشجيع نتيجة للرد الإيجابي من الرئيس غورباتشوف . ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا القرار التاريخي إلى تمهيد الطريق أمام عملية إزالة جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وهي عملية طال انتظارها . بكل تأكيد ، نود أن نرى وقفاً فورياً لانتشار الأسلحة النووية ، لا في مناطق الصراعات فحسب ولكن على الصعيدين العالمي والإقليمي أيضاً .

يتركز اهتمامنا بصورة مماثلة في هذه الفترة على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل دائم للصراع العربي الإسرائيلي ، الذي لا يزال جوهره القضية الفلسطينية . ونحن نشعر أن إيجاد تسوية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط لن تتحقق إلا من خلال عملية تشمل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته في وطنه . ونأمل أن تتمخض الجهود الأخيرة التي تقودها الولايات المتحدة وتستهدف عقد مؤتمر سلام عن نتائج إيجابية .

المشكلة القبرصية إحدى القضايا الأخرى التي تستحق اهتمامنا الغوري . وفي الوقت الذي نؤيد فيه جهود الأمين العام الدؤوبة لحل المشكلة ، نحث صادقين جميع الأطراف المعنية على بذل جهد مجدّد للتوصل إلى تسوية للنزاع في وقت مبكر يقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، الذي نعتقد أنه يحدد وسائل منصفة وعملية للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع . شهدنا في جنوب إفريقيا تحركات إيجابية صوب إلغاء نظام الفصل العنصري الشرير وهو إهانة للبشرية بأسرها . ورغم حدوث بعض التغييرات ، فإنه نظام غير مقبول على الإطلاق جملة وتفصيلاً . لذلك ، فإن وفدي يؤيد استمرار الجراءات الدولية ، التي فرضت على النظام العنصري ، إلى أن يستأصل كلياً نظام الفصل العنصري بأكمله .

إن المبادرة الأخيرة التي اضطلع بها أعضاء مجلس الأمن الدائمون ، بالإضافة إلى الجهود التي لا تكل والتي يبذلها أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تعطينا أملا في تسوية القضية الكمبودية . إلا أننا لانزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في أفغانستان ، حيث لا يزال القتال مستمرا مما يحول دون عودة مليون أفغاني إلى بيوتهم واستئناف حياتهم الطبيعية ، على الرغم من انسحاب القوات الأجنبية ومن الاتفاقات التي وقعها الطرفان . ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية لحل هذه المشكلة بسرعة .

لقد كانت أزمة الخليج تجربة تعلّم العالم منها دروساً كثيرة . ولا بد من الشّاء على رد الفعل السريع والمصمم الذي أبداه المجتمع الدولي على ردع العدوان على الكويت . إن ما أظهره عمل نظام الأمن الجماعي ليؤكد ضرورة تعزيز مفهوم وآليات الأمن الجماعي الدولي . كما أنه يؤكد أن هذا النظام يدعو إلى ضرورة الالتزام المستمر به إذا ما أردنا صون السلم والأمن الدوليين . وينبغي ألا يكون هناك أي تمييز بين البلدان على أساس الحجم أو القوة أو الثروة الاقتصادية في تطبيق الميثاق . وقد أكدت أزمة الخليج وأحداث أخرى كثيرة وقعت مؤخراً تعرّض الدول الصغيرة للخطر وحاجتها إلى الدعم الدولي عندما تواجهها تهديدات أمنية من مختلف الأنواع .

ونظراً على اقتناع تام بأن مسألة الأمن الجماعي ، بما في ذلك المشاكل الخاصة بالدول الصغيرة ، ينبغي أن تبقى متصدرة لجدول أعمالنا ونحن نشرع في وضع نظام دولي جديد . وعلى إثر الاتجاه الحالي صوب تخفيف حدة التوتر الدولي وظهور اتجاه جديد نتيجة للحوار والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أصبح يتعين على الأمم المتحدة أن تظلم بدور متزايد الفعالية بوصفها ضامناً للسلم والأمن الدوليين . وهذا يمثل تحدياً ومسؤولية لا يمكن أن تقبلهما المنظمة وتضطلع بهما بفعالية إلا بالدعم الثابت والمستمر من كل الدول الأعضاء ، وخصوصاً الدول الكبرى والقوية . وبالنسبة للدول الصغيرة مثل ملديف ، كانت الأمم المتحدة ومستظل دوماً تمثل أغفل أمل للتصدي للتحديات التي تتعرض لها سيادتها وسلامتها الإقليمية .

لذلك ستحرص ملديف مع العديد من الدول الصغيرة ، الأعضاء في هذه المنظمة ، على أن يعاد النظر مرة أخرى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة في مسألة حماية وأمن الدول الصغيرة ، ونأمل في أن نحظى بدعم وتعاطف باقي الدول الأعضاء على نحو ما حدث عندما طرحنا اقتراحاً أولياً بشأن هذه المسألة منذ عامين في الدورة الرابعة والأربعين . وفي هذا الصدد ، أود أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى تقرير الأمين العام الذي اعترف في جملة أمور - فيما يتعلق بهذا الموضوع - بأن الدول الصغيرة نتيجة لخصائصها الذاتية قد تحتاج إلى قدر خاص من الاهتمام والدعم ، وإن المجتمع

الدولي له مصلحة راسخة في ضمان أمن الدول الصغيرة . وقال أيضا إن قدرة الدول الصغيرة على النهوض بأعباء أمنها محدودة .

وهذه ملاحظة صحيحة تماما فيما يتعلق بالحقائق الواقعة التي نواجهها في بلداننا . فنحن لدينا قاعدة اقتصادية ضيقة للغاية ، وبالتالي فإن أي محاولة لتعزيز قوات الأمن لدينا متخطوي على استنزاف موارد من مجالات التنمية الأخرى . وفي نفس الوقت من شأن أي أخلال لفترة وجيزة بالآلية الاقتصادية والسياسية في بلد مثل بلدي من جانب المفامرين الدوليين كالارهابيين من مهربي المخدرات أو المرتزقة أن يؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد قد تجعل انعاشه يتطلب وقتا طويلا للغاية .

إن التدهور البيئي مسألة ينبغي أن يضعها النظام العالمي الجديد ضمن قائمة أولوياته . وهي مسألة يمكن أن تهدد البقاء ذاته للعديد من دولنا الممثلة في هذه الجمعية العامة . وهي ما فتئت تمثل شاعلا رئيسيا لملديف نظرا لما تشكله من تهديدات تنجم عن ارتفاع درجة حرارة الجو والارتفاع المحتمل لمنسوب مياه البحار مما يمكن أن يُعرض بقاء دولتنا الجزرية للخطر . والواقع إن الكوارث البيئية ، حتى وإن كانت ذات حجم ضئيل ، يمكن أن تكون لها آثار خطيرة في البلدان التي تماثل ملديف . كما وضع في أواخر شهر أيار/مايو من العام الحالي عندما أصابتنا عواصف شديدة بشكل غير عادي سببت لنا أضرارا كبيرة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالي امتنان حكومة بلدي للمساعدات السخية التي قدمها المجتمع الدولي لتعزيز تدابير الفوث والتعمير التي اتخذتها حكومة بلدي فيما يتعلق بهذه الكارثة .

وتقوم ملديف في الوقت الحالي مع دول جنوب آسيا الأخرى بوضع اللمسات الأخيرة في دراستين هامتين عن البيئة وهما : دراسة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي عن الكوارث الطبيعية والدراسة الخاصة بأثر الاحتباس الحراري وتأثيره على المنطقة . ونحن نعتزم استكمال هاتين الدراستين في الوقت المحدد لتقديمهما إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في البرازيل في العام المقبل . وتتطلع ملديف بحماس شديد إلى المشاركة في هذا المؤتمر البالغ الأهمية بأمل أن

يتمكن المؤتمر من وضع استراتيجية عالمية للبيئة من شأنها أن تضمن حماية البيئة وصونها وتعزيز التنمية القابلة للاستمرار لمصالح الأجيال المقبلة .

ولا يمكن لجدول أعمال أي نظام دولي جديد أن يغوته ادراج بند عن مسائل التنمية . وتجاهد كل البلدان من أجل هذه العبارة السحرية "التنمية" . وتتطلع كل البلدان إلى تحقيق تنمية أفضل لبيئتها الأساسية حتى يتمتع مواطنوها بمستوى معيشة أعلى . إلا أن فرص التنمية لم تكن منصفة فيما يمكن أن نسميه الآن بالنظام القديم . فقد حققت مجموعة صغيرة من البلدان مستوى معيشي مرتفعاً للغاية على حساب بقية بلدان العالم . وتم التلاعب بالتبادل التجاري والأوضاع الاقتصادية الأخرى من أجل إبقائها - نحن مجموعة ما يسمى "بالبلدان الأقل نمواً" أقل نمواً . ومع انخفاض حدة التوترات في المجالين السياسي والعسكري يحدونا الأمل في أن تستخدم الموارد التي كانت توجه إلى تكديس الأسلحة في مساعدة البلدان الأقل نمواً على تحقيق تطلعاتها . ونأمل في أن يكون هذا هو عائد العلم .

بهذه الآمال والتطلعات نبدا الدورة الحالية للجمعية العامة ، التي تعقد في جوفابيشر بالخير فيما يتعلق بتحقيق هذه الآمال والتطلعات التي نعتز بها منذ وقت طويل . إننا لم نتج لنا قط من قبل طوال تاريخ هذه المنظمة فرصة تماثل الفرصة المتاحة لنا في الوقت الحالي . لذلك يتعين علينا ألا نفوت هذه الفرصة ونتركها تضيع منا .

السيد غرانت (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تغيرت

الملامح الظاهرة السياسية للعالم تغيراً عميقاً في الآونة الأخيرة . وحقبة الحرب الباردة التي ولّت قوى متعارضة رهيبة كان لها أثر كبير في تشكيل العلاقات الدولية والتأثير فيها لفترة طال أمداً كثيراً قد وصلت إلى نهايتها تقريباً . وانتهى إلى الأبد الستار الحديدي وسور برلين وخفت امكانية اندلاع صراع نووي بما له من آثار مدمرة ، وكذلك معالم أخرى كثيرة تنذر بخطر المجابهة بين الشرق والغرب . وبزغت بدلا من ذلك سمة جديدة للاستقلال ومورة مجملة لنظام عالمي جديد ، مع أنه لم يحدد تحديداً دقيقاً إلا أننا يمكن أن نستخلصه بنظرات الإيمان والامل .

لهذا فإننا دخلنا عصرا جديدا وواعدا من العلاقات العالمية . ومع ذلك فإن صورة العالم لاتزال الغيوم تحوطها . ومازلنا نلاحظ أن المبادئ والمقاصد المعززة لميثاق هذه المنظمة تُنتهك في أحيان كثيرة . والمنازعات الدولية لا تسوّى دائما بالوسائل السلمية كما يؤكد غزو العراق للكويت وما حدث بعده . كما أن التعاون الدولي من أجل حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي لم يحدث بالقدر الذي كنا نتوقعه .

وتبعاً لذلك فإن الأمل بالنسبة للمستقبل والقلق عليه يقفان جنباً إلى جنب . وحتى في الوقت الذي تخف فيه احتمالات الصراع النووي فإن اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية الصراعات الدولية والثنائية لا يزال يمثل تهديدا خطيرا لصيانة السلم والأمن العالميين . وحتى في الوقت الذي يصبح فيه التعاون والتكامل الإقليمي عملية شاملة تنطوي على إنشاء كتل تجارية واقتصادية قوية وكبيرة فإن بعض الدول التي تحركها قوى أعتى وأساسية أكثر من القومية تمر بتجارب طرد مركزي يمكن أن تكون مقدمة لتجزئتها .

إن قوى الطرد المركزي التي انبثقت عن عمليات التنفيس عن الرغبات في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وفي غيرها من الأماكن تشكل تحدياً لمفهوم السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية بصيغتهما التقليدية . فهي تشير التساؤل الذي لا مهرب منه عما إذا كان العالم سيصبح بعد طول انتظار كوكبة متكاملة أم إنه سيتفكك ويتحول إلى مجموعة متنافرة من الدول القائمة على الانقسام . ولا يسعنا ، في الوقت نفسه ، أن نغفل الحقيقة التي مؤداها أن انهيار الامبراطوريات الامتعمارية والتغيرات الجارية في الاتحاد السوفياتي أفضيا إلى اقتراب العضوية في هذه المنظمة من العالمية . وهناك أيضا تيار متزايد التدفق صوب الديمقراطية يتمثل في النهوض بحقوق الإنسان في الدول كافة والمطالبة بأن يحكم المرء بموافقته بدلا من القوة . غير أن بعض تلك الدول مازالت ترفض سريان مبدأي الديمقراطية والحرية بالكامل على العلاقات بين الدول وفي المنظمات الحكومية الدولية . ولربما كانت الاتجاهات العالمية لا تنطوي دائما على مفارقات إلا إنها مازالت معقدة . ولئن كان العالم يتحرك صوب القطب الواحد في المجال السياسي ، فإن الاقتصاد طغى على السياسة وغدت البيئة الاقتصادية الدولية ذات أقطاب أكثر تعددا . والواقع أن الاتجاه إلى إقامة عالم سياسي أحادي القطب قلص الخيارات فيما يتعلق بنماذج التنمية . وكنيجة لذلك ، يوجد الآن على نطاق أوسع اتفاق بشأن العناصر الحاسمة اللازم توافرها للنهوض بتنمية مفيدة ومتواصلة .

وإزاء هذه التعقيدات ، يجدر بنا جميعا أن نتناول بالتحليل الاتجاهات الراهنة وأن نحاول ، قدر الإمكان ، توجيه مسارها . وينبغي أن تدرج هذه المهام ضمن المهام الرئيسية المنوطة بالجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ونحن على ثقة بأننا لن نعجز في ظل إرشادات السفير الشهابي الحكيمة عن إيجاد السبيل لذلك .

ولذا سررنا بالغ السرور لانتخاب السفير الشهابي لرئاسة الدورة السادسة والاربعين فهذا التقدير الذي ناله لا يمثل اعترافا بمهاراته الدبلوماسية فحسب بل أيضا بمكانة بلده ، المملكة العربية السعودية . ويسعدني ، أيضا ، أن أتوه بما يتمتع به بلدانا من علاقات ممتازة تستمد جذورها من الروابط الثقافية والدينية القائمة بينهما منذ زمن طويل .

وأود ، أيضا ، أن أتوجه بتحيةة تقدير إلى سلفه سعادة السيد غيدودي ماركو نائب رئيس وزراء مالطة ووزير خارجيتها الموقر ، لاملوبه النموذجي في قيادة أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . ولقد أبدى حماسا متقددا في الدعوة إلى تجديد حيوية الأمم المتحدة لتفي باحتياجات أعضائها المتعاظمة . وإنها لدعوة يجب علينا بالتأكيد تلبيتها إن كنا نريد أن نجعل هذه المنظمة أهلا للتصدي للظروف المتغيرة ، قادرة على التجاوب معها .

ولقد وجه أميننا العام المبجل دعوة مباشرة في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة استند فيها إلى سنوات خبرته الطويلة بوصفه رئيسا تنفيذيا لهذه الهيئة العالمية . وهناك ، بالطبع ، متطلبات جديدة حيث أن جدول الأعمال اتسع ، مع مرور الزمن ، إلى حد كبير . والآن وقد أوفك الأمين العام على الخروج من منصبه ، فإننا ندين له بعميق الامتنان لقيادته لمنظمتنا عبر عقد حافل بتحديات كبرى وأفضل وسيلة يمكننا بها أن نعبر له عن حق تقديرنا هي ، في رأيي ، أن نعزز إنجازاته ونزيد من دعمنا للأمم المتحدة .

أشرت آنفا إلى مبدأ العالمية الذي أرسيت عليه هذه المنظمة . ولم يبق لسي إلا أن أرحب ليس بدول البلطيق الثلاث ، جمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا فحسب التي استعادت استقلالها ، بل أيضا بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال التي اختيرت للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة . وأنا على يقين من أن هذه الدول السبع متمد المنظمة بقوة دفع جديدة وتسهم اسهاما كاملا في أعمالها .

منذ ٢٥ عاما مضت وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ تحديدا ، غدت غيانا عضوا في هذه المنظمة . ومنذ ذلك التاريخ كرسنا أنفسنا للديمقراطية وعملياتها ومثلها العليا . وعقدنا العزم على صون استقلالنا ، وتنمية مواردنا ببطاقتنا وبمساعدة الأصدقاء . وتطلعاتنا اليوم ليست مختلفة عما كانت عليه آنذاك . بيد أننا على بينة من أننا نعيش في عالم الحقائق القاسية ، ونحن على ثقة من أنه بمقدورنا ، متى اتاحت لنا الفرصة لإسماع صوتنا ، مواصلة الاسهام في السعي إلى إقامة عالم يسوده العدل والسلم .

ولقد انضمت غيانا كل لحظة من السنوات الـ ٢٥ تلك لتتجج في تأكيد حقها في المشاركة الكاملة في المنظمات والترتيبات الإقليمية القائمة في نصف الكرة الأرضية الذي تقع فيه . وهكذا قبلت غيانا في كانون الثاني/يناير من هذا العام عضوة في منظمة الدول الأمريكية . ولقد كان الطريق الذي قطعناه طويلا . وكان يمكن ألا تنتهي الرحلة لولا مثابرة البلدان الشقيقتين في المجموعة الكاريبية على مطالبة المنظمة بالتوسع في إضفاء طابع العالمية على عضويتها لتضم غيانا ورفيقتها في الرحلة بليز . كما أن دولا أخرى أعضاء في المنظمة قامت بدور إيجابي ، إثر النداء الذي وجهته المجموعة الكاريبية . ولقد أعربت غيانا عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء لامتقبالها في عضوية المنظمة التي تعد قلب أسرة نصف الكرة الأرضية وصدرها الحاني .

ومن دواعي ارتياح غيانا البالغ أنها تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة بينما تبدو البيئة السياسية العالمية أشد ترحيبا مما كانت عليه في أي وقت مضى على امتداد فترة اشتراكنا في المنظمة . مما يعزى إلى الوفاق الجديد الذي يعد عنصرا أساسيا في العلاقات بين موسكو وواشنطن . فلقد بدأ النظام العالمي الذي انبنى على أساس واه قوامه الرعب والتدمير المتبادل يتوارى بالتدريج ليُفسح المجال أمام نظام جديد يستند إلى أسس مأمونة قوامها الثقة والقدرة على التنبؤ بالهدوء . ولذا يسرني أيضا أن هناك علامة تبشر بالتوصل إلى اتفاق بعيد المدى بشأن اتخاذ مزيد من التدابير في المفاوضات الجارية حول مسألة خفض التسلح . وفي هذا الصدد ، ترحب غيانا بالمقترحات التي طرحها الرئيس بوش مؤخرا .

والآن ، وقد رد الرئيس غورباتشوف على تلك المقترحات بالمثل ، يبدو العالم وكأنه يقترب من اليوم الذي لن يصبح فيه للأسلحة النووية وجود في مستودعات الأسلحة الدفاعية أو الهجومية .

ويمكن أن تترتب على الإجراءات الإيجابية في ميدان نزع السلاح آثار أخرى مفيدة غير تحسين الأحوال الأمنية بوجه عام ذلك أن الصلة التي تقوم بين نزع السلاح والتنمية والتي تتجلى بوضوح لدول كثيرة يمكن أن تلقى الآن إقرارا عالميا مطلقا ، كما يمكن التوصل إلى اتفاق على اتخاذ خطوات ملموسة لتجسيد تلك الصلة في الحقيقة .

ولئن كانت التطورات الإيجابية في مجال خفض الأسلحة تدعو إلى الترحيب ، فمن الضروري توخي اليقظة في مواجهة ما تشكله العوامل الأخرى من تهديد شديد للأمن . وتتمثل أشد هذه العوامل انتشارا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية المذرية والخطيرة التي تشمل قطاعات عريضة من السكان على الأصدء الوطنية . إن مسألة اختفاء الشعوب بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم لا بد أن تدرج في الشواغل العالمية . وهو ما يتصرف أيضا إلى حالات الصراع والاضطرابات التي بدت ، في ظروف مثل تلك التي شهدناها العام الماضي ، عسيرة ومستعصية على الحل . وأقصد في هذا المقام ، ضمن جملة أمور ، الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وأمريكا الوسطى والمخراء الغربية وكمبوديا وشبه الجزيرة الكورية . والواقع أن الاحتمالات فيما يتصل بالعديد من الحالات آنفة الذكر تبدو الآن أقل سوءا .

ويمدق ذلك بمضة خاصة في أمريكا الوسطى ، حيث يجري بهدوء إطفاء بقايا شرارات العنف في السلفادور وغيرها . وتؤدي استعادة السلام في نيكاراغوا وإقامة علاقات دبلوماسية بين بليز وغواتيمالا مؤخرا إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتعزز احتمالات التعاون الإقليمي . وفي كمبوديا ، نلاحظ إنشاء مجلس وطني أعلى تمثيلي ، بدأ عملية المصالحة الوطنية . وفي قبرص التي مازالت مقسمة ، لابد من استكشاف الخيارات الخاصة بحسم الصراع عن كذب بغية صيانة رفاه ذلك البلد ووحدة أراضيه . وفي الصحراء الغربية ، مازال هناك أمل بأن يتيح وقف الأعمال العدائية وضع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وتمكين الأمم المتحدة من التوصل إلى تسوية بين المتحاربين .

غير أن العقبات التي تعترض طريق بعض الحلول في مناطق وبلدان أخرى ما زالت قائمة ، وخاصة عندما تمتد جذور تلك الصعوبات في المشاعر العميقة التي تتراوح بين أفكار التفوق العرقي إلى الحاجة الأساسية إلى الحيز الإقليمي ، بما في ذلك المعتقدات النابعة من التعبير عن الكرامة الوطنية والثقافة والدين . وفي جنوب افريقيا ، لم يستسلم نظام الفصل العنصري الجائر استسلاما كاملا حتى الآن للجهود الدبلوماسية . وترى غيانا ، بوصفها عضوا في لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، أنه يتعين مواصلة الضغط على حكومة جنوب افريقيا من خلال أشكال الجزاءات الصحيحة . حتى تكمل برنامجا وتلتزم به يجعل عملية القضاء على الفصل العنصري عملية لا رجعة عنها . ولا بد أن تجري حكومة دي كليرك مفاوضات جادة مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية من أجل إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية .

وزادت مشكلة الشرق الاوسط المعقدة تعقدا نتيجة لحرب الخليج . لكن هذا التطور ذاته يزيد من تأكيد الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي يمكن أن تشارك فيه جميع الاطراف ، بما في ذلك الفلسطينيين . وتعد المبادرات الحالية الرامية إلى عقد مؤتمر سلام إقليمي خطوة مشجعة في هذا الاتجاه .

وفي نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه ، ما زالت برودة الحرب الباردة مستمرة في العداء القائم بين الولايات المتحدة وكوبا ولا بد من تعميم الانفراج من أجل ضمان حقيقي للسلام العالمي . وقد آن الاوان لدفن العداوات التي تنتمي إلى معتقدات لعصر آخر . وتحت غيانا ، بوصفها صديقة لكل من الولايات المتحدة وكوبا ، هاتين الدولتين على الالتقاء معا بروح جديدة من الصداقة والتعاون من أجل إضفاء الوثام الشامل على العلاقات الدولية .

ونحن ندرك بطبيعة الحال أن إنهاء المنافسات بين الشرق والغرب ليس البلسم الذي يعالج جميع حالات النزاع . فمن الواضح أن هناك مشكلات تضرب بجذورها في ظروف غير ظروف الحرب الباردة . ومن بين أكثر القضايا قابلية للاشتعال الخلافات الإقليمية وتحقيق العظمة القومية والكراهيات العرقية القديمة . وفي حالة هايتي الراهنة ، حيث أطيح بحكومتها المنتخبة ديمقراطيا بانقلاب عسكري تمثل السبب في رفض الاقلية للامتناع للإرادة الشعبية للأغلبية . وتشكل أعمال العنف هذه تحديا لدور هذه المنظمة في صيانة السلم والامن الدوليين الذي ينص عليه ميثاقها .

وفي كثير من الصراعات التي أشرت إليها ، أدت الامم المتحدة دورا هاما في السعي من أجل التوصل إلى حلول سلمية . كما أقر بذلك الاجتماع الوزاري الاخير لحركة بلدان عدم الانحياز في اكرا . وقد هيات حرب الخليج فرصة للمنظمة لان تظهر قدرتها على أن تكون فعالة متى تمسكت الدول الاعضاء بالتزامها حيال مبادئ وأهداف الميثاق . ومع ذلك فإن هذه الشريعة السياسية الجديدة تنطوي على الخطر . وينشأ هذا الخطر من الإغراء بتطويع المصلحة الدولية سواء للهدف الوطني لدولة واحدة أو لهدف مجموعة من الدول مختارة مسبقا . وهذا الإغراء يجب تجنبه .

وهنا شعور واسع النطاق بأنه يمكن الاستفادة الكاملة من الاحكام الواضحة التي ينص عليها الميثاق لصون السلم والامن . وقد جعلتنا تجربة حرب الخليج نظرة نظيرة جديدة لمجلس الامن وهو الجهاز المسؤول أساسا عن التهديدات الموجهة للسلم . وما دام المجلس يبدي نشاطا وفعالية ، فعليه ويمكنه أن يضطلع بالدور الهام الموكول إليه .

وفي هذا الصدد ينبغي للمجلس أن يسعى إلى استحداث آلية أكثر قدرة على انفاذ قراراته ومقرراته وأيضا على منع اندلاع المنازعات . وتحتل الثقة الكاملة بأسلوب عمل المجلس أهمية مساوية لفعاليته . وبالتالي لا بد للمجلس أن يبدو في كل الاوقات ديمقراطيا وشفافا في إدارته لعمله . ولكي يتحقق ذلك ، ينبغي النظر في القيام ببعض الإصلاحات في أساليب عمله .

وفي البيئة الجديدة المغفمة بالأمل في قيام تعاون دولي يحقق المنافع المتبادلة ، توشك قضية الامن الاقتصادي على أن تنذر بالخطر . وفي السنة الماضية اعتمدت هذه الجمعية وثيقتين بنائيتين . أولاهما ، الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، اتفق عليها في دورة استثنائية . وثانيتهما ، الاستراتيجية الإنمائية الدولية سجلت توافقا في الآراء أثناء الدورة العادية . وتحتاج مسألة ما إذا كانت الاحكام الواردة في هاتين الوثيقتين يجري تنفيذها بجدية أم لا إلى نقاش . علينا ألا نكتفي بالاتفاق على ما ينبغي عمله فحسب ، ولكن علينا أن نعمله أيضا .

وفي هذه الفضون تنظم مجموعات من الأمم أنفسها إقليميا لكي تنهض بمصالحها الاقتصادية المشتركة . وهذا تطور منطقي للاتجاهات العالمية في اقتصاد العالم . وغيانا مشاركة نشطة في عملية التعاون والتكامل الإقليميين بوصفها عضوة المجموعة الكاريبية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية مثل النظام الاقتصادي الأمريكي اللاتيني في إطار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وفي الإطار الأوسع لنصف الكرة الغربي ، أعلن رئيس الولايات المتحدة عن خطة خلاقة وجريئة وهي مشروع مبادرة الأمريكتين . وتسلم هذه المبادرة للمرة الأولى في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بضرورة التفاوض حول بعض عناصرها وهو موقف كان قائما بالنسبة لبلدان المجموعة الكاريبية في علاقتها مع كندا . وبالنسبة لبعض بلدان افريقيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي في علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وقد حظيت هذه المبادرة بترحيب واسع النطاق في المنطقة . واستنادا إلى الحاجة المتبادلة ، يمكن أن يعود تنفيذها التدريجي من خلال مشاورات جادة بالغائسة على بلدان نصف الكرة الغربي الذي تنطبق عليه .

وبرغم المزايا التي تتيحها التجمعات التجارية والاقتصادية الإقليمية ، فإننا بحاجة لضمان عدم تهميش هذه الدول الصغيرة المندرجة في إطار هذه التجمعات ناهيك عن الموجودة خارجها لأي سبب من الأسباب . ولتجنب هذه الإمكانية ، لا بد أن ييسر الحكم السليم المقترن بمبادئ الإنصاف والعدل إيجاد الظروف المواتية التي تسمح لكل البلدان بأن تقوم بدورها .

ومع ذلك ، تجدر ملاحظة أن النشاط الاقتصادي لمعظم البلدان النامية ، باستثناءات قليلة ، قد انخفض في السنة الماضية . ومع استمرار حالة الركود الاقتصادي ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، وصل هذا الانخفاض إلى نقطة بدأت آفاق الانتعاش عندها متزايدة البعد . وأصبح الفقر متوطنا ، ومصدرا لشور اجتماعية تجتاح معظم السكان .

وقد شهدنا جهود البلدان الإفريقية الرامية لانتشال اقتصاداتها من وهدة الركود واليأس . ونحن نعتقد أن الحالة الاقتصادية الحرجة في إفريقيا وفي العالم النامي كله يمكن تخفيفها ومساعدتها الكبيرة عن طريق معدلات أفضل للتبادل التجاري وليس بمجرد تقديم مساعدات جديدة . وفي هذا الصدد ، نرحب بمبادرة اليابان بعقد اجتماع قمة مع البلدان الإفريقية لمناقشة الحالة الحرجة في إفريقيا .

ومن حسن الحظ أن هناك بعض الاعتراف بالقيود الشديدة التي تفرضها الاقتصادات المعوزة على القدرة الوطنية على الوفاء بالتزامات الديون . وهو اعتراف يعني أيضا أن تخفيف المصاعب عن طريق إعادة جدولة الديون وخفضها ليس فعالا بما يكفي للخروج من الحلقة المفرغة ، حتى إذا اقترن ذلك بإعادة هيكلة وإصلاح الاقتصادات الوطنية تحت توجيه المؤسسات الدولية المقرضة الرئيسية .

لقد سافت البلدان النامية حججا بليغة مؤيدة الغاء الديون على نطاق واسع ، وقد انتفعت بعض البلدان بالفعل - على أساس ثنائي - بهذا الإلغاء الذي يشكل فيما يبدو شرطا ضروريا اذا ما كان للأمم النامية أن تدمج اقتصاداتها في المجرى الرئيسي للنشاط الاقتصادي الدولي .

وتعاني التجارة الدولية ، وخاصة التجارة في المنتجات الزراعية ، من هبوط ملحوظ في أسعار السلع الأساسية التي تظل بالرغم من جهود التنويع الركيزة الوحيدة لاقتصادات بلدان نامية عديدة . فالحماية ما زالت للأسف تهيمن في بعض الدوائر ، مما يحرم منتجاتنا من حرية الوصول الى الأسواق . ونحن نرحب بوضعنا عضوا في المجموعة الكاريبية ، بالمبادرة التي قامت بها بعض البلدان ، وخاصة كندا والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وفنزويلا ، لفتح أسواقها أمام منتجات منطقتنا . ونأمل أن تنجح جولة أوروغواي الراهنة في أن تحقق في نهاية المطاف ، بالرغم من تقدمها البطيء ، اتفاقا واسع النطاق يُفضي الى التحرير السريع للتجارة العالمية .

وفيما يتعلق بمسألة تمويل التنمية نشعر بقلق خاص لأن البلدان النامية بدأت عليها الآن أن تتنافس مع "الاقتصادات الانتقالية" - وهو تعبير يشير الى دول أوروبا الشرقية والوسطى . ونظرا إلى أن هذه الدول الأخيرة تتطلع الى الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي ، فمن الواضح أنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب الاستجابة اللازمة لاحتياجاتها الى رأس المال والتكنولوجيا والقدرات التنظيمية .

غير أنه ينبغي التذكير بقوة بأن هناك اقتصادات أخرى تمر أيضا بمرحلة انتقالية ، هي اقتصادات البلدان النامية . ولكن هناك فرقا جوهريا . فالاقتصادات أوروبا الشرقية والوسطى تنتقل من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق . أما اقتصادات البلدان النامية فإنها ، من الجهة الأخرى ، مدمجة بالفعل في الاقتصاد العالمي ولكن بشروط غير متكافئة . والانتقال الملح الذي تحتاجه معظم هذه البلدان هو الانتقال من التخلف الناجم عن الاستعمار وما يلازمه من فقر الى المرحلة الأولى لتلبية الحاجات الأساسية في أدنى مستوياتها . واستجابة المجتمع الدولي لهاتين الفئتين من الحاجات ينبغي من ثم ألا تهمس بمتطلبات كل مجموعة من البلدان . ولذا فإننا نردد دعوة الأمين العام الى عقد مؤتمر دولي عن تمويل التنمية ليتناول هذه القضايا الحرجة .

إن البيئة أصبحت منذ فترة قريبة نسبيًا عنصرًا إضافيًا من عناصر الاهتمام العالمي بقضية التنمية . فالتدهور السريع للكوكب الذي نعيش فوقه وما ينجم عن هذا التدهور من عواقب وخيمة على مستقبلنا قد استرعى اهتمام المجتمع الدولي . وهناك لحسن الحظ توافق واسع النطاق في الآراء بشأن الحاجة الملحة إلى الاضطلاع بعمل متضافر لمواجهة الاخطار التي يمكن أن تنشأ عن الأنشطة الوطنية المنغلقة بلا ضابط ولا رابط في هذا الميدان .

وها هي الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل تنفذ بنشاط تحت إشراف الجمعية العامة . واعتقد أن هذا المؤتمر يشكل أشد المشاريع طموحًا في مجال التعاون الدولي . وترى غيانا أن المؤتمر ينبغي أن يموغ ، من خلال المفاوضات والتنازلات المتبادلة اتفاقًا يؤمل أن يحظى بتوافق دولي في الآراء بشأن مجموعة القضايا المركبة والمتداخلة وأن يعبر حقا عن الطابع المتكافل لعالمنا . ولذا مما يتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية ألا تنسحب مقتضيات التنمية في خضم المناقشة التقنية عن التنمية .

وترى غيانا أن بعض المتطلبات الواضحة ينبغي أن تحظى بتأييد عالمي إذا ما كان للمفاوضات أن تفضي إلى خاتمة ناجحة . وتتضمن هذه المتطلبات تزويد البلدان النامية بموارد جديدة وإضافية ، وتمكين تلك البلدان من الانتفاع بالتكنولوجيا السليمة بيئيًا مجانًا أو بتكلفة زهيدة ، وكذلك تعزيز المؤسسات وتكوين القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي . وعلى وجه التحديد تحث غيانا على تمكين البلدان التي تتمتع بتنوع بيولوجي كبير من أن تستفح انتفاعًا كافيًا من هذا التنوع ومن استخدامه ، كما تحث على أن تطور العلاقة بين التنوع البيولوجي والبيوتكنولوجيا تطويرًا شاملاً . وتفضل غيانا ، بوصفها دولة ساحلية ذات أراضٍ منخفضة وبلدًا إمازونيًا ثريًا بالتنوع البيولوجي ، بدور كامل في الجهد الدولي النبيل الرامي إلى كفالة الأمن البيئي .

ومن المظاهر الأخرى لمشكلة التنمية المتعددة الأبعاد الاتجار الدولي بالعقاقير المخدرة وبالمواد المؤثرة على العقل . ويجب مواصلة الوشبات العظمى التي تحققت في مكافحة هذه الآفة . ومن دواعي سروري أن اعترف بأن هناك الآن تعاوناً أكبر بين الدول واشتراكاً أكبر من جانب الوكالات غير الحكومية في الجهد الرامي إلى تخفيض الطلب وتقليص العرض . وتبني الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة فعالية متزايدة في أداء دور بناء . ويجب أن تستمر جهودنا التعاونية في هذا المدد .

والمطلوب في هذا المنعطف وفي سياق التغييرات العميقة التي تكلمت عنها آنفاً إجراء تكيف هيكلي كامل وشامل . إذ يتعين إجراء تكيف هيكلي في المفاهيم ؛ وتكيف هيكلي في تنظيم الاقتصاد الوطني ؛ وتكيف هيكلي في العلاقات الدولية يشيع فيها على نطاق واسع صفات وممارسات السلوك الديمقراطي بين الدول وداخل المنظمات الدولية . ولن يحدث ذلك في اندفاع واحدة . لقد بدأ السعي في هذا الاتجاه ، ولكن ما لم يصبح التكيف كاملاً شاملاً فقد نواجه الاحتمال المخيف لأن تظهر قوى مهيمنة جديدة ولأن تُنحس عدة أطراف فاعلة إلى مكانة هامشية على الساحة الدولية .

وقد أدركت غيانا هذه المتطلبات . فمنذ أربع سنوات شرعنا في إعادة تنظيم اقتصادنا . ويجري بنجاح تنفيذ برنامج الإصلاح بالتعاون مع المؤسسات الدولية وبفضل المساعدة الثنائية المقدمة من الدول الصديقة التي تشكل فريق الدعم . وقد شجعنا القطاع الخاص على المشاركة الكاملة في برنامج الانتعاش . وفتحتنا أسواقنا أمام التجارة والاستثمار في جهد يرمي إلى ادماج اقتصادنا الكامل على الصعيد العالمي . ولكن عملية التكيف كانت شاقة ومضنية وخاصة للقطاعات المستضعفة من السكان . غير أن قدرتنا على التمسك بالبرنامج دليل على تماسك المجتمع على الاعتراف بأنه لا يوجد بديل صالح آخر .

ومما يتسم بأهمية محورية لبرنامج التكيف الهيكلي هذا إيماننا بأن استقرار بلدنا يعتمد اعتماداً حاسماً على صون ظروف الحرية في كل مجالات الحياة الوطنية وعلى المضي في تعزيز هذه الظروف . وقد تجلّى هذا الإيمان في مجموعة إصلاحات من شأنها أن

تضع الانتخابات الوطنية ، التي ستعقد قبل نهاية هذا العام ، وغيرها من جوانب العملية الديمقراطية فوق أي شبهة حقيقية . وكما قال رئيس غيانا مؤخراً ،

"إذا ما طلب مني أن أُلخص الأهداف الكبرى التي يسعى إلى تحقيقها المشروع الراهن لبناء امتنا لقلت : استكمال تطوير غيانا في أسرع وقت ممكن لتصبح بلداً ينعم فيه الشعب بالحرية ويمارس فيه المشروعات الحرة في مجتمع مفتوح"

ونحن ملتزمون التزاماً لا لبس فيه بتوطيد النظام الديمقراطي وبالتنمية الكاملة للمكانات البشرية .

لقد شكلت منظمتنا جزءاً من النظام العالمي الجديد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية . وعندما نتطلع إلى النظام الذي كان قائماً عام ١٩٤٥ ، نبصر أن هناك اليوم مزيداً من الأصوات تمثل مصالح أكثر اتساعاً وأشد تنوعاً . وتسعى هذه الأصوات الإضافية إلى التأثير على وجهة النظام الجديد . والغرض الذي تتوخاه هذه الأصوات هو كفالة أن يعمل النظام الجديد لصالح شعوب العالم وأن تكون نتائجه متماثلة النفع .

وونتاج لجميع أعضاء هذه المنظمة مناسبات عديدة لأن يظهرُوا بأعمالهم عزمهم على إقامة نظام عالمي جديد ديمقراطي . وترى غيانا أن المناقشات والمفاوضات الجارية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ توفر فرصة فريدة لإظهار هذا العزم وتأكيد ذلك المقصد . وإذا ما أشتتنا بالنتائج التي نحققها في المؤتمر المذكور أننا ندرك ما تنطوي عليه الحالة من الحاج وأننا نعي متطلبات عصرنا ، فإننا نستطيع أن نصوغ مخططاً للتعاون الدولي في المستقبل . أما إذا أخفقنا في ذلك فإن النظام الجديد سيظل في حالة مخاض طويل وسيتأجل تحقيق مبدأ المشاركة . والأسوأ من ذلك أن العناصر السلبية للنظام الحالي المشوه ستظل تهددنا بما يمكن أن تسببه من عواقب خطيرة . ولذا فإن الغاية المتوخاة هي إظهار أنه يمكن إيجاد مشاركة عالمية . والواقع أن هذه ضرورة حتمية . فلنعلن إصرارنا على المضي سريعاً ببناء مشاركة عالمية فعالة حقاً .

السيد توري (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن

أضم صوتي الى أصوات من سبقوني في الكلام وأتقدم باسم بلدي ، بتهنئة السيد سميير الشهابي على انتخابه الرئاس لجمعية الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .
فمهارته وخبرته وفطنته كلها ضمانات لنجاح عملنا .

ونتقدم بعميق تقديرنا وامتناننا الى سلفه السيد غيدو دي ماركو الذي أدار أعمال الدورة الخامسة والأربعين بكفاءة بالغة .

لقد انضم مؤخرا الى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة سبعة بلدان جدد هي :
جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا . وأود ، باسم جمهورية غينيا - بيساو ورئيسها جواو برناردو فيير وباسم الحكومة ، أن أتقدم الى هؤلاء الأعضاء الجدد والأصدقاء بأطيب تمنيات النجاح في الأمم المتحدة . وأؤكد لهم تعاون غينيا - بيساو ودعمها التامين .

نود أيضا أن نتقدم بالشكر الى الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على إدارته لمنظمتنا وبعث الحياة فيها بأسلوب لا يعرف الكلل . فقد أدخل روحا جديدة وديناميات جديدة الى منظومة الأمم المتحدة .

تتعد الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة في وقت يسوده التوجس والامل في آن واحد ، ففي الوقت الذي تجري فيه مناقشة إقامة نظام دولي جديد يستمر الفقر والعوز في تناقض مع الشراء والوفرة . وتتسم هذه الحالة غير المواتية لبلدان العالم الثالث باختلالات هيكلية حادة .

فمن ناحية تمضي اقتصادات بلدان الشمال قدما باطراد ، ومن ناحية أخرى تواصل الغالبية الساحقة من اقتصادات بلدان الجنوب التردّي . فالتدفق النقدي والمالي العكسي والتوزيع غير المنصف للثروة يهملان البلدان الفقيرة تدريجيا . ولا تزال العلاقات الدولية - في حقيقة الامر - تستند الى الإجحاف وعدم المساواة .

إن البلدان الضعيفة ولاسيما أقلها نموا ، تواجه العديد من التحديات وتحمل أعباء هائلة متزايدة .

ونحن نرى أن هناك حاجة ملحة لإقامة تعاون اقتصادي دولي يستند الى التكافل المتزايد بين اقتصاداتنا .

إن التردّي المستمر في أسعار السلع الاساسية وعبء الدين الخارجي الثقيل الملقى على كاهل البلدان النامية وانخفاض المعونة وتدفق الموارد المالية صوب البلدان المتقدمة وتدهور البيئة ، كلها تحديات تواجه الاقتصاد العالمي .

إن توقيع رؤساء الدول أو الحكومات في أبوجا على المعاهدة التي تنشر "المجموعة الاقتصادية الافريقية" إنما جاء في وقت مناسب حقاً .

ونحن ، في غينيا - بيساو ، نعتقد أنه يجب اتخاذ خطوات فورية صوب تكامل حقيقي للنقل والاتصالات ، يهدف ، بصفة خاصة ، الى تسويق منتجاتنا وتوزيعها . ولهذا الغرض ، يجب تعزيز المشروعات الاقتصادية دون الاقليمية بالاضافة الى مؤسسات الدعم التقني .

كما نعتقد أنه يتعين على شركائنا الاقتصاديين من الشمال أن يسمحوا بوصول منتجاتنا الى أسواقهم بدرجة أكبر وتحسين التدابير المتخذة بالفعل في هذا الاتجاه . إن معظم البلدان الافريقية ملزمة بتخصيص جزء كبير من عائداتها الضئيلة من الصادرات لاستيراد المواد الغذائية . وغينيا - بيساو ليست استثناء من ذلك . فلا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء إلا إذا تحولت اقتصاداتنا الصغيرة الى أنشطة انتاجية مثل الممارسات الزراعية المحسنة ، وتحسين التسويق والتخزين وتقنيات الحفظ .

إن مشكلة أعباء الدين ومشكلة خدمة الدين مشكلتان ملحتان يجب حسمهما . ولا بد من إيجاد التدابير الملائمة لحلها . وهذه قد تبدو مشكلة بين البلدان الدائنة والمدينة ، لكن الحل ، في الحقيقة ، يرتفع الى حد كبير بالارادة السياسية للبلدان الدائنة .

إننا نقدر المبادرات التي اتخذت زمامها بالفعل بعض الدول في هذا المضمار ، ونود أن نعرب عن امتناننا لما بذلته من جهود . بيد أننا نلاحظ - للأسف - أن نتائج

هذه الجهود لم تكن كافية ، مما يؤدي الى تجميد النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الافريقية .

إن غينيا - بيساو تسعى جاهدة الى تطوير مواردها البشرية لانها حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية . ومن ثم ، يضحى من الضروري أن تؤخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية ذات الصلة مثل الصحة والتعليم والاسكان وما الى ذلك . وتمشيا مع ذلك ، نحث شركاءنا من العالم المتقدم على أن يهبوا لمساعدتنا بغية تحسين مواردهنا البشرية وتطويرها .

يسعى بلدنا جاهدا الى أن يوفر لسكانه الثقافة الجيدة والرعاية المحيية الملائمة ومحو الامية والتعليم لجميع الاطفال في سن الدراسة . ونحن نعول على المساعدة الدولية لمعاونتنا في بلوغ هذه الاهداف . إذ أن كل هذه التدابير تهدف أيضا الى توفير مزيد من الفرص للسكان كافة - وفي المقام الاول النساء - في التعليم والتدريب بغية تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد للمجتمع الدولي أننا ندرك مسؤوليتنا بوصفنا المستفيد الاساسي من تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية . مع ذلك نرغب في أن نوجه نداء من أجل إيلاء مزيد من التفاهم والادراك لقضيتنا في التعاون الذي يعود بالفائدة المتبادلة علينا وعلى شركائنا .

وفي هذه اللحظة بعينها ، وفي مناخ الحوار المخلص والصريح ، تعكف جمعيتنا الوطنية الآن على اعتماد بعض القوانين التي تضفي الطابع الرسمي على عملية إقامة نظام متعدد الأحزاب ، وإرساء ديمقراطية تعددية تستند الى حقوق الانسان والحريات الاساسية . وتعني الديمقراطية من وجهة نظرنا مشاركة الشعب في صنع القرارات المتعلقة بمستقبل الامة وسيادتها . ونحن نعتقد أن الديمقراطية التعددية التي نصبو اليها ستعزز من وحدتنا الوطنية وتعود بفائدة جمة على بلدنا من خلال تعبئة جميع القطاعات لخدمة التنمية والسلم والامن .

تشجب غينيا - بيساو ، حكومة وشعبا ، الاحداث التي وقعت مؤخرا في هايتي . إن حكومة الرئيس جون - برتراند اريستيد ، التي انتخبت ديمقراطيا بالتصويت العام والمباشر ، بل فوق ذلك بانتخاب أُجري تحت رعاية الامم المتحدة ، قد أطاحت بها حفنة من العسكريين متعطشة الى السلطة . إن غينيا - بيساو تدين بشدة ذلك العمل المؤسف المضاد للديمقراطية والمناهض للدستور ، وتدعو الى إعادة حكومة هايتي الشرعية على الفور .

عقب الإفراج عن زعيم المؤتمر الوطني الافريقي الذي سيخلده التاريخ ، السيد نلسون مانديلا ، اتخذت حكومة فردريك دي كليرك خطوات صوب إزالة الفصل العنصري . مع ذلك نرى أن النظام مازال قائما في انتهاك صارخ لحقوق الانسان . إننا نرحب بموقف السيد نلسون مانديلا وموقف السيد فردريك دي كليرك ونشجعهما في جميع جهودهما الرامية الى استئصال نظام الفصل العنصري المشين . ونحث حكومة دي كليرك على إزالة نظام الفصل العنصري وعلى إقامة مجتمع متعدد الاعراق أكثر عدالة وديمقراطية . وترى غينيا - بيساو أن المبدأ العالمي المتمثل في الصوت الواحد للشخص الواحد ينبغي

تطبيقه في الانتخابات في جنوب افريقيا . بعبارة أخرى ، ينبغي منح حق الاقتراع العام المباشر لجميع أبناء جنوب افريقيا .

وتشعر غينيا - بيساو بعميق القلق أيضا حيال الصراع العربي الاسرائيلي الذي استمر طوال ٤٣ عاما حتى الآن . وتشجع بلادي جميع المبادرات التي يمكن القيام بها بغية تسوية ذلك الصراع . والواقع أنه ، منذ حرب الخليج ، ما فتئت الدبلوماسية النشطة تعمل من أجل عقد مؤتمر سلم دولي يشترك فيه جميع أطراف الصراع . وقد يسرت تلك الدبلوماسية السبيل أمام ظهور آفاق جديدة للتسوية .

والشرق الاوسط منطقة بالغة الحساسية تتسم بعدم الاستقرار . والسبب في هذه الحالة من عدم الاستقرار معروف لدينا جميعا . فمع الترددي المستمر للحالة في الاراضي المحتلة أصبح من قدر الشعب الفلسطيني أن يعيش حياة من المرارة والالام كل يوم . ونحن مقتنعون بأن انسحاب اسرائيل من الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ سيؤدي الى حل عادل ودائم وفقا لقراري مجلس الامن ذوي الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٨٣ (١٩٧٣) . ونرى أنه ، بهذه الطريقة فقط ، سيحظى حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن بالاحترام سويا مع حق اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها .

منذ عام واحد ، هنا في هذه الجمعية ، كنا نناقش انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، واستعمالا للقوة يتنافى مع الادراك السليم ينتهك معايير السلوك الدولي واساءة استخدام للقوة . حينذاك أدانت غينيا - بيساو غزو العراق للكويت . ونحن نشعر اليوم بسعادة غامرة لاستعادة الكويت سيادتها الكاملة وسلامتها الاقليمية ، فهي عضو في أسرة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي . والآن وقد انتهت تلك الازمة ، وعادت سيادة القانون ، فإننا نناشد البلدين الشقيقين أن يعملوا معا على تضييد الجراح التي سببتها تلك الحرب المحزنة التعسة .

لقد كانت لتلك الازمة آثار سلبية بالنسبة لبلدي . فغينيا - بيساو ، كما يعلم الاعضاء ، تنتمي الى فئة البلدان الأقل نموا وتعتمد اعتمادا كبيرا على المعونة الخارجية . وبسبب هذه الحالة ، تعين علينا أن نضاعف من جهودنا لتلبية الاحتياجات الاساسية اللازمة لتنميتنا الاجتماعية والاقتصادية .

فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، نهنئ الامين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة من أجل التوصل الى حل عادل وشامل للمشكلة . وقد شجعنا الامين العام ومعاونيه على المشاركة في ذلك الاتجاه . كما نحث طرفي الصراع على العمل معا من أجل التوصل الى حل سلمي عادل ودائم لهذه المسألة . ويمكن للامين العام أن يعتمد على كامل دعم وتعاون بلدي وحكومتني من أجل تنفيذ أي قرار يتخذ بروح من الوثام والحوار لصون سلم الصحراء وأمنها .

تؤيد غينيا - بيساو ، حكومة وشعبا ، شعب تيمور الشرقية في نضاله التحرري العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال . وعلى أساس الولاية التي أوكلتها اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإننا نحیی الامين العام ونشجع الجهود التي بذلها لسنوات عديدة من أجل الاهتمام الى حل سياسي عادل لمسألة تيمور الشرقية . إن شعب غينيا - بيساو ، بما لديه من أواصر تاريخية وثقافية مع شعب تيمور الشرقية ، شهد بعميق الأسى والحزن حالة التسلط التي يعاني منها أشقاؤنا في ظل الاحتلال المجحف من جانب الغزاة . ونحن مقتنعون بأن هذه الاساءات ، المعروفة للمجتمع الدولي بأسره ، ينبغي وضع حد لها وليس فقط شجبها .

كما نحث جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على مواصلة السير في طريق الحوار المؤدي الى إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية .
ومن جانبنا ، يشجعنا التقدم المحرز في الحوار وفي المفاوضات التي تجري في كمبوديا الآن والتي يرجى أن تكلل بالنجاح في القريب العاجل . إننا نهنئ الاطراف المعنية ، وبالأذات صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك على شجاعته وعلى روح إنكار الذات التي يتحلى بها وعلى الحكمة الكبيرة التي أبداها في معالجة المسألة الكمبودية .

أما فيما يخص يوغوسلافيا ، فإننا نحث أطراف الصراع على التحلي بالحنو السليم والحكمة حرصا على خير سكان يوغوسلافيا وحماية للوطن اليوغوسلافي . كما نؤيد مبادرات الأوروبيين في هذا الصدد ، ونحثهم على المضي قدما فيها .

إن عدم إحراز تقدم يذكر في مسألة قبرص على الرغم من الجهود الحميدة التي يبذلها الأمين العام بلا كلل ، والتي يؤيدها المجتمع الدولي ، أمر يبعث على الأسف العميق . وفي اعتقادنا أن انسحاب جميع القوات الأجنبية أمر ييسر ، لو تحقق ، التفاهم بين الأطراف المعنية . إن احترام استقلال الأمم والدول وسلامتها الإقليمية ، مبدأ تقده جمهورية غينيا - بيساو .

وقد رحبنا مع الارتياح بالتوقيع في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، على اتفاق استورييل المعقود بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) . إن هذا الاتفاق الذي وحد بين جميع مواطني ذلك البلد ، سيسهم بالتأكيد في تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الناجمة . ونحن مهتمون لكل من أسهموا ، من قريب أو بعيد ، بصورة فعالة وإيجابية في التوصل الى توقيع ذلك الاتفاق ، وعلى الأخص البرتغال والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة .

ونحن على يقين بأن أشقاءنا في موزامبيق سيهتدون هم أيضا الى الطريق الأمثل للتعجيل بالعملية الجارية الآن ، حتى يتسنى في المستقبل القريب تحقيق نتائج تبشر بالخير في المفاوضات الجارية بين مختلف الأطراف من أجل إحلال السلم والأمن في ذلك البلد وفي المنطقة .

وفيما يتعلق بليبيريا ، نحث أطراف الصراع على مضاعفة جهودها حتى تهتدي على وجه السرعة الى حل ناجع وعادل للنزاع .

ونرحب بالتدابير المتخذة والجهود المبذولة من جانب رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ، لحسم المسألة الليبرية ، ومن ثم إرساء مناخ من السلم والتفاهم والامن في هذه المنطقة دون الاقليمية .

إن غينيا - بيساو بلد مسالم ، وبالتالي فإن شعاره هو الاخوة والاتفاق والتفاهم فيما بين الشعوب والامم . وهذا ما يجعل نزع السلاح حتمية اخلاقية بالنسبة لغينيا - بيساو ، وكذلك بالنسبة للعالم أجمع على ما نعتقد ، لانه الاساس الذي يُبنى عليه السلم والعدل والامن على الصعيد الدولي .

وقد أسعدنا أن نسمع عن مبادرات نزع السلاح الاخيرة التي قامت بها الدولتان العظيمتان . وحكومة غينيا - بيساو تهنئ هذين البلدين وحكومتيهما على شجاعتها وتصميمها على مواصلة جهودها في هذا المضمار .

ونحن مقتنعون بأن المبالغ الطائلة التي ستتحرق بتخفيض الاسلحة على المستوى الدولي ينبغي أن توجه الى المساعدة الانمائية والتعليم والكفاح ضد المرض والجوع والامية .

وتأمل بلادي أن تحظى الجهود التي تبذلها الدول الافريقية لجعل افريقيا قارة خالية من الاسلحة النووية ، وهو ما يدعو اليه إعلان منظمة الوحدة الافريقية الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ ، بالدعم اللازم من المجتمع الدولي .

أما الخطر الراهن المحقق بالبيئة فلا بد من التصدي له دون إبطاء ، إن الانفجار السكاني يزد من فقر البلدان النامية . وتهديد البيئة يشكل خطرا على مستقبل البشرية جمعاء . كما أن بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، التي تشارك غينيا - بيساو في عضويتها ، تواجه كوارث طبيعية كبرى تعرض للخطر تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية . وإذا كنا نريد حماية البيئة ، فلا بد أن نعمل بالعملية الانمائية في أشد البلدان فقرا ، لأن التخلّف ، في

رأينا ، يشكل خطرا على البيئة . ونرى أن حماية البيئة تعني أيضا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا .

ونحن في غينيا - بيساو نأمل في أن يتم تعزيز الموارد المالية الجديدة والاضافية بزيادة محسوسة وتقديمها الى البلدان النامية ، وفي أن يُكفل نقل التكنولوجيات المأمونة بشروط تفضيلية . فتبادل الاتهامات لن يحل مشاكلنا لأننا جميعا في نفس القارب .

وبهذه الروح يتعين على وفودنا أن تشارك معا في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ . ونحن نتفق مع من يؤمنون بأن المهمة الأساسية هي التوفيق بين احترام البيئة والمحافظة عليها وبين الديناميات الرشيدة للتنمية . ونرى أن الخطوة الأولى في حل مشكلة البيئة هذه يجب أن تكون استئصال شافة الفقر والبؤس والجوع والبطالة .

السيد درام (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن أزجي للسفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية ، أحر تهاني وفد مالي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . إن قدراته وخبراته الشريفة التي اكتسبها من طول خدمته الدبلوماسية لبلاده ، المملكة العربية السعودية التي تتمتع بمكانة رفيعة على الساحة الدولية ، هي خير ضمان لنجاح أعمالنا .

ويسعد وفد بلدي سعادة عميقة بهذا الاختيار نظرا لأن بلدينا يتمتعان بعلاقات طيبة منذ عدة قرون ، تتبين على سبيل المثال في حج الامبراطور كانكو موسى امبراطور مالي الى مكة عام ١٣٢٤ . وأرجو أنؤكد للسيد الرئيس تعاون وفد بلدي التام معه في اضطلاع بالاعباء الهامة التي أسندتها اليه الجمعية .

ويقدم وفد بلدي أيضا التهاني الى السيد غيدو دي ماركو الذي قاد أعمال الدورة الخامسة والأربعين بحكمة وبراعة .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد أشادة خاصة بالسيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام ، الذي عزز دور المنظمة بتفانيه وبعد نظره وألمعيته .

وقبول عضو جديد يعتبر دائما خطوة هامة نحو عالمية المنظمة . ولهذا يرحب وفد بلدي بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا .

إن الألف الثانية تقرب من الانتهاء ، ويماحب ذلك مرور العالم بتغيرات جذرية . فالحرب الباردة التي جعلت الدول الكبرى تنفق مبالغ كبيرة على سباق التسلح والتدمير الشامل قد انتهت . ويرى وفد بلدي أن اختفاء التكتلات التي خلقتها الحرب الباردة يجب أن يجعل من المستطاع إيلاء اهتمام أكبر الى مجالات جديدة من مجالات الاهتمام المشترك وإلى علاقات تعاون جديدة مع البلدان النامية .

وتأخذ هذه التغيرات في افريقيا شكل سقوط الدكتاتوريات التي تقوم على أساس النظم الاحادية التي أخمدت التطلعات العميقة المشروعة للشعوب في الحرية والعدالة وعرقلت كل نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن البلد الذي يشرفني تشريفا عظيما أن أمثله هنا يتأثر بالنضال في سبيل الحصول على الحريات الأساسية . لقد وقف شعب مالي في وجه نظام دكتاتوري فاسد جشع أودى بالبلد الى الفاقة . وقد دفع شباب مالي ونساؤها والعناصر الديمقراطية فيها ، سواء منها المدنية أو العسكرية ، ثمنا باهظا من أجل إنهاء ٢٣ عاما من القمع ، والفساد ، والظلم والتحلل الاجتماعي . ومنذ قيام الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس

١٩٩١ ، تتولى مقاليد الحكم في مالي لجنة انتقالية للأمن الشعبي وحكومة انتقالية . وقد بدأت عملية تهدف من ناحية الى انشاء ديمقراطية تعددية وإرساء حكم القانون ، ومن ناحية أخرى الى إعادة تنظيم اقتصادنا وإنعاشه بهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية .

ومن ٢٩ تموز/يوليه الى ١٢ آب/أغسطس من هذا العام عقد مؤتمر وطني في باماكو جمع بين جميع القوى الأساسية والاتجاهات الاجتماعية السياسية في البلد . وهذا المؤتمر الذي تميز بنقاش مثمر مفتوح حول مستقبل البلد قد اعتمد مشروع دستور يرسى أسس الديمقراطية الحقيقية المبنية على الاحترام الدقيق لحقوق الانسان ونظام تعدد الأحزاب وفصل السلطات ، بالإضافة الى الاشتراك الفعال للشعب في التنمية وفي تصريف شؤونه من خلال الجماعات الإقليمية . وعلاوة على ذلك فإنه تدعيماً للوضع القانوني ، قررت اللجنة الانتقالية والحكومة أنه يجب على مالي أن تصدق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، وأن تلغي محكمة أمن الدولة ، وقد كانت محكمة استثنائية أقيمت واستخدمت لأغراض دنيئة من قبل النظام القديم .

وهناك حالة أزمة قائمة في المناطق الشمالية من مالي منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ . فقد أوجد تمرد قام به شباب الطوارق جوا من فقدان الأمن في ذلك الجزء من البلد . وبالرغم من الاتفاق الذي وقع في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لا يزال بعض المحاربين يواصلون المجابهة . وأصبحت القرى التي لا يمكنها الدفاع عن نفسها هدفاً لهجمات منتظمة من المجموعات المسلحة التي تنهب المتاجر وتحرق مكاتب الأجهزة الإدارية وتسرق الماشية وتستولي على السيارات ثم تلوذ بالفرار . ولما كانت هذه الحالة قد أقلقّت المنظمات الغربية غير الحكومية التي كانت تساعدنا في نضالنا ضد الفقر ، فقد تركت هذه المنظمات شمالي مالي .

وبالرغم من هذه التصرفات ، فإن حكومة مالي تسعى بلا كلل الى التوصل الى حل تفاوضي ديمقراطي للأزمة . ولذلك فقد أعلن عن عقد مؤتمر لمشكلة الشمال في منتصف

تشرين الثاني/نوفمبر في تيمبكتو . واللجنة الانتقالية والحكومة على اتصال بالغثات المختلفة في حركة الطوارق محاولة تشجيعها على الاشتراك اشتراكا بناء في اجتماع السلم في تيمبكتو .

ومشروع الميثاق الذي اعتمده المؤتمر الوطني ينص على إقامة المؤسسات التي تكفل اللامركزية المثمرة التي يتمكن الشعب بها من ادارة شؤونه على يد ممثليه المنتخبين في المجالس القروية والجمعيات الاقليمية .

إننا نسعى لإيجاد حل ديمقراطي لهذه الازمة نظرا لاقتناعنا بذلك ولأن الوضع القانوني الذي نريد تحقيقه في مالي يجبرنا على ذلك . ولهذا فإننا نناشد جميع الدول التي يمكنها أن تؤثر على حركات شباب الطوارق أن تساعدنا في حل هذه المشكلة حتى نعمل كلنا سويا لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي نحتاج اليها في جميع أنحاء مالي .

إن التقارب السوفياتي الأمريكي يزداد سرعة . والتغيرات التي تحدث في الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى في أوروبا الشرقية وحل حلف وارسو أمور تسهم إسهاما كبيرا في تهيئة مناخ من الثقة بين أعداء الامس . ومناخ التفاهم والثقة المتبادلين الذي يسود الآن في العالم قد مكن الدول العظمى من التعاون في مجلس الأمن من أجل إنهاء احتلال العراق للكويت . وقد قامت الأمم المتحدة في هذه المناسبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بحماس وفعالية . ونحن نرحب بذلك بحرارة . ونأمل أن تستطيع هذه المنظمة أن تتصرف بنفس الطريقة إزاء كل القرارات الصادرة عن المجلس لكي يكف المجتمع الدولي عن ترك انطباع في النفوس بأنه يكيل بمكيالين مختلفين .

والآن وقد انتهت حرب الخليج ، لابد لنا أن نعالج الحالة السائدة في الشرق الأوسط . فإسرائيل تواصل اتباع سياسة انشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وما زالت مأساة شعب فلسطين تلازمنا . ولهذا نأمل أن تقود المبادرات الحالية لعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط الى تسوية شاملة تعترف بالحقوق الشابتة للشعب الفلسطيني وتضمن الأمن لجميع الدول في المنطقة ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة .

(السيد درام ، مالي)

وفي افريقيا ، التي انتهى الاستعمار فيها ، نجد أن الفصل العنصري الذي هو جريمة ضد الانسانية ، لم يستأصل بعد من القارة . حقا إن الكفاح العنيف الذي يقوم به شعب جنوب افريقيا ، والضغط الدولية والمبادرات التي قام بها الرئيس دي كليرك قد أدت الى بعض التقدم في الحالة السياسية في ذلك البلد ، ولكن الاغلبية الساحقة للشعب في جنوب افريقيا لا تزال محرومة من الحق في التصويت أو في تقرير مصيرها أو في اختيار قادتها بحرية . وأعمال العنف بين القبائل ، التي تشعلها وتغذيها قوى رجعية معينة ، لا تزال تجلب الالاس للبلد .

ويرى وفد بلدي أن رفع الجزاءات الاقتصادية كليا إجراء سابق لاوانه ، وهو يبحث المجتمع الدولي على مواصلة ضغطه على حكومة جنوب افريقيا لكي يضمن أن تفضي العملية التي تجري الآن الى استثمار شافة الفصل العنصري تماما وتأسيس مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق .

وفي أنغولا ، نجد أن توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار ، وانشاء نظام متعدد الاحزاب ، والمفاوضات بين مختلف أطراف الصراع ، أمور قد مهدت السبيل لحقبة جديدة من السلم في ذلك البلد . ويحدونا الامل في أن يتمكن الشعب الذي عانى من الحرب لمدة طويلة ، آخر الامر ، من تكريس نفسه لتنمية البلد وإعادة تعميره .

ونأمل أيضا أن يمكن التوصل على الفور الى تحقيق السلم والتوافق الاخوي في موزامبيق ، ويجب علينا جميعا أن نعمل في سبيل هذا الهدف .

أما بالنسبة لناميبيا ، التي حصلت على استقلالها تحت اشراف الأمم المتحدة ، فلا يزال والغيب باي مستقطعا منها ، وهو ميناؤها الوحيد العميق المياه . ونحن نؤيد المفاوضات الجارية الآن بين حكومتي ناميبيا وجنوب افريقيا بهدف إدماجه من جديد ضمن أراضي ناميبيا .

وفي الصحراء الغربية ، فإن الاستفتاء الذي سيجري قريبا تحت اشراف الأمم المتحدة لتقرير المصير يحبي الامل في أن يتمتع في القريب هذا الجزء من افريقيا بالسلم الدائم الذي هو عنصر لا غنى عنه للتنمية في هذه المنطقة دون الاقليمية .

ونرحب أيضا بالتقدم الملحوظ المحرز في ليبيريا على طريق السلم والمصالحة الوطنية تحت اشراف المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية .

وبالنسبة للقرن الافريقي ، يحث وفد بلدي السلطات الاثيوبية على الاستمرار في حوارها من أجل تعزيز السلم في ذلك البلد . ونناشد المجموعات المتحاربة في الصومال أن تحترم نصوص الاتفاقات التي وقعت في جيبوتي في كانون الثاني/يناير الماضي .

وفي كمبوديا ، فإن إنشاء مجلس وطني أعلى برئاسة الامير نوردوم سيهانوك يفتح آفاقا جديدة للسلم . إن استمرار هذه العملية الميمونة ونجاح مفاوضات السلم سيؤديان بلاشك الى تنظيم انتخابات حرة تنتهي بها معاناة شعب كمبوديا التي استمرت سنوات طويلة .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تأمل بلادي التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الكوريتين أن يمهّد انضمامهما إلى الأمم المتحدة الطريق أمام توحيدهما سلمياً .
وتحث مالي الطائفتين في قبرص على مواصلة المفاوضات التي بدأت تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فقد أسهم تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية في إبرام اتفاقات عديدة في السنوات الأخيرة . ومما يشجعنا على الاعتقاد بأن العالم يتجه صوب حقبة من السلم توقيع الاتفاقات النابعة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية "سولت" في موسكو في تموز/يوليه الماضي ، وهي اتفاقات كانت محل تفاوض على مدى سنوات طوال .

إن انضمام دول جديدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والعمل الجاري من أجل فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية والذي توصل إلى نتائج مشجعة ، والموقف المحبذ لإزالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة ، كل هذه أمور تهيئ مناخاً تسوده الثقة مما يعد مقدمة لنزع سلاح حقيقي .

وفي هذا الصدد ، ترحب مالي بإعلان الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حول التدابير المتخذة من جانب الولايات المتحدة والمتعلقة بالأسلحة النووية والقنوات النووية ، كما نرحب باستجابة الرئيس غورباتشوف لهذه المبادرات . ويعتقد وفدي أن هذه الإرادة السياسية لن تكتمل إلاّ إذا اقترنت بتخصيص الموارد المفرج عنها للاحتياجات الإنمائية للبلدان الأفقر .

لا يسعني التحدث عن العلاقات الدولية دون الإشارة بإحساس من الألم إلى الأزمات الاقتصادية الخطيرة التي تعصف بالبلدان النامية خاصة . فقد أدى عبء الدين الخارجي وانخفاض حيلة المصادرات وعدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية إلى تدهور الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من البلدان .

لقد تجاوزت المبالغ التي اقترضتها البلدان النامية في ظل ظروف لم تؤخذ فيها بعين الاعتبار مصالح ومشاكل معظم الشعوب ١,٢ تريليون دولار ، وتشكل هذه الديون

واحدة من العقبات الأساسية التي تعترض طريق نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانتعاش النمو في هذه البلدان . وإن النهج الملتزمة حتى الآن لإيجاد حل لمشكلة الديون الخطيرة ، وإن كانت مشجعة في بعض جوانبها ، قد أتت بعيدة كل البعد عن الاستجابة للشواغل الاقتصادية الحقيقية للبلدان النامية .

إن إيجاد حل لمشكلة الدين الخارجي في البلدان النامية يتطلب مزيدا من التضامن داخل المجتمع الدولي بالإضافة إلى تشاطر المسؤولية بين الدائنين والمدينين . فضلا عن ذلك ، يتوجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أهداف النمو للبلدان النامية .

وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدي الاقتراح الوارد في التقرير السنوي للأمين العام والداعي إلى عقد مؤتمر دولي حول تمويل التنمية . ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يولي اهتماما خاصا لتنفيذ إعلان باريس ، وبرنامج العمل لصالح البلدان الأقل نموا في التسعينات ، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني في باريس في عام ١٩٩٠ .

وعلى الصعيد الدولي ، يجب اتخاذ إجراء مناسب عاجل من أجل ضمان أسعار مجزية للسلع الاستهلاكية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تشكل عقبة أمام صادرات البلدان النامية . ويأمل وفدي أن تسفر المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات" ، وأن يسفر كذلك انعقاد الدورة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" عن نتائج إيجابية .

وفي أفريقيا ، تزداد الحالة الاقتصادية وظروف المعيشة صعوبة على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الحكومات الأفريقية من أجل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي . وللأسف ، لم يحقق برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، الذي وُلد آمالا كبيرة ، الاستجابة المرجوة للشواغل المشروعة لشعوب وقادة البلدان الأفريقية إزاء النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نناشد المجتمع الدولي بإلحاح أن يتخذ إجراءات عاجلة ومناسبة لاعتماد برنامج متسق للتعاون من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات . وفي هذا

الصدد ، يرحب وفدي بالمبادرة التي طرحتها حكومة اليابان والداعية إلى عقد مؤتمر قمة عن التنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ .

لقد تجسد تصميم البلدان الافريقية على الخروج من الركود الاقتصادي في نيتها المعقودة على بناء هياكل ناجعة للتكامل الاقتصادي . ويمثل التوقيع مؤخرا على معاهدة إنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية في أبوجا بنيجيريا دليلا ساطعا على ذلك . ولا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للإدامة إلا في بيئة سليمة . إن مالي التي هي ضحية للجفاف والتصحر تجد أن عليها أن تعمل في ظل قيود تفرضها عليها صعوبات البيئة ، على تنفيذ مختلف برامج ومشاريع التنمية فيها . ومن ثم ، تعلق بلادي أهمية كبيرة على نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في عام ١٩٩٣ .

لقد استضافت مالي في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مؤتمر عموم افريقيا المعني بالبيئة والتنمية الدائمة ، وهي تؤكد الآن من جديد تقيدها بمعاهدة باماكو لحظر استيراد النفايات الى افريقيا ، وبالالتزام باماكو الذي يحدد الاولويات الخمس الرئيسية لافريقيا في قضايا البيئة .

لقد مكن مؤتمر القمة العالمي المعني بالاطفال الذي انعقد في عام ١٩٩٠ المجتمع الدولي من تحديد أهداف جديدة لتحسين ظروف معيشة الاطفال في جميع أرجاء العالم . وتود مالي التي اشتركت في رئاسة هذا المؤتمر العالمي أن تؤكد من جديد التزامها الراسخ بقضية الطفل ، وبإعطاء أولوية لتنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن هذا المؤتمر .

إن الانفتاح الديمقراطي الذي بدأ في معظم البلدان النامية ، بما تبعه من تحرر اقتصادي ، بحاجة إلى دعم مستمر من جانب المجتمع الدولي . فالديمقراطيات الفتية تستحق دعما فرديا وجماعيا على حد سواء ، إذ لا يمكن إقامة ديمقراطية حقيقية دون تنمية .

لقد كشفت التغييرات النوعية التي حدثت في بلدي في آذار/مارس الماضي الجرائم الاقتصادية التي ارتكبها النظام السابق . فقد قام مؤيدو ذلك النظام بتحويل أموال ضخمة إلى الخارج ، عن طريق بعض الترتيبات المصرفية السرية ، ومن شأن هذه الأموال ، إذا ما أعيدت ، أن تساعد في حل جزء من مشاكلنا المالية .

وبالإمكان أن نرى كيف استطاع الحزب الواحد أن يتركز على ممارساته الإجرامية . ففي بلد يموت فيه الأطفال من الإسهال وغيره من الأمراض البسيطة ، ويتخلفون فيه عن الذهاب إلى المدرسة بسبب الفقر ، قامت عمالة من اللصوص بتحويل بلايين الفرنكات إلى بنوك أجنبية . إن اللجنة الانتقالية لسلامة الشعب ، وحكومة مالي ، قد عقدتا العزم على محاكمة هؤلاء وفقا لحكم القانون والقواعد الدولية . إننا سنقدم إلى العدالة كل الذين أدى سوء استخدامهم للسلطة إلى إراقة دماء شعبنا وكل الذين ارتكبوا جرائم اقتصادية .

ونود هنا أن نناشد كل دول وشعوب العالم بروح التضامن والعدالة أن تتعاون مع مالي في استعادة هذه الأموال . ونود أن نطلب إلى شركائنا أن يحدوا حذو السلطات السويسرية التي أتاحت لحكومة مالي الوسائل اللازمة لمحاولة استرجاع الأموال المهربة . إن مساعدة مالي في إعادة أموال القادة السابقين تعني بالتالي مساعدة التنمية الاقتصادية في بلدنا والتقدم الاجتماعي لشعبنا .

إن الحفاظ على ديمقراطيتنا أمر يستحق الدعم الكامل من جانب البلدان الصناعية وذلك عن طريق إعادة الأموال المهربة التي جاءت ، في واقع الأمر ، نتيجة النهب الاجرامي لموارد الشعب الافريقي الذي امتثمت دماؤه .

إن البشرية تمر الآن بمرحلة حاسمة من تاريخها . لذا ، يتوجب علينا جميعا أن ننشئ نظاما دوليا جديدا يقوم على نظرة أشمل وأكثر إنصافا ويؤسس على مفهوم العدالة .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اعتماد جدول الاعمال وتنظيم العمل : التقرير الثاني للمكتب (A/46/250/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسترعي انتباه الممثلين إلى

التقرير الثاني للمكتب ، الذي عمم هذا الصباح باعتباره الوثيقة A/46/250/Add.1 .
يتعلق التقرير بطلب مقدم من هندوراس لإدراج بند إضافي على جدول أعمال
الدورة الحالية ، بعنوان "أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" .
وقد قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند على جدول الأعمال . هل
لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي المعنون "أزمة
الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" على جدول أعمالها ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وقد قرر المكتب أيضا أن يوصي

الجمعية بأن يتم النظر في هذا البند في الجلسات العامة رأسا . هل لي أن أعتبر أن
الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضا أن

الجمعية العامة تقرر أن ينظر في هذا البند على سبيل الأولوية بسبب طابعه العاجل ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا السياق ، أود أن أبلغ

الممثلين بأن البند سينظر فيه بعد المناقشة العامة يوم الأربعاء الموافق ٩ تشرين
الأول/أكتوبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠